مجلة الدراسات السودانية

المجلد السابع والعشرون، أكتوبر 2021م

مجلة علميّة محكّمة يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم

Journal of Sudanese Studies

Volume 27, October 2021

A Scientific Refereed Journal Issued by the Institute of African and Asian Studies - University of Khartoum

مجلة الدراسات السودانية

Journal of Sudanese Studies

ردمد: ISSN: 1022 - 3525

مجلة علميّة محكّمة

يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية

جامعة الخرطوم

المجلد السابع والعشرون

أكتوبر 2021م

مجلة الدراسات السودانية

ISSN:	1022-3525
Title:	مجلة الدراسات السودانية
Imprint:	الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية – جامعة الخرطوم، 2010
Frequency:	Annual
Type of Publication:	Periodical - دورية
Language:	Arabic and English

هيئة التحرير

رئيس التحرير: بروفيسور/ الأمين أبومنقة محمد

سكرتيرة التحرير: دكتورة/ منى محمود أبوبكر

أعضاء هيئة التحرير:

بروفيسور/ يوسف فضل حسن

بروفيسور/ أحمد عبدالرحيم نصر

بروفيسور/ منزول عبدالله منزول عسل

بروفيسور/ يحيى فضل طاهر

بروفيسور/ سامية محمد علي البدوي

بروفيسور/ الصادق يحيى عبدالله

دكتورة/ محاسن عبدالقادر حاج الصافي

إدارة التحرير:

ضبط اللغة: الدكتور/ عباس الحاج الأمين

التصميم: المهندس/ خالد عبد الله محمد

سكرتيرة المجلة السيدة/ نهلة محمد عثمان

:

قواعد وشروط النشر

مجلة الدراسات السودانية مجلة علمية محكّمة تصدر عن معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، وتقبل البحوث في كل مجالات العلوم الإنسانية ذات الصلة المباشرة بالسودان، إضافة إلى عرض الكتب المتعلقة بالسودان.

يرجى من مقدمي البحوث لهذه المجلة مراعاة الآتي:

1- ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.

2- تسلم نسخة ورقية مطبوعة على الحاسوب مع نبذة عن الكاتب، ونسخة في قرص مضغوط (CD) لرئيس أو سكرتير التحرير، أو ترسل عبر البريد الالكتروني على العنوانين التاليين: abumanga1951@gmail.com, ssbulletin@uofk.edu

3- أن تكون صفحات البحث باللغة العربية بين خمس عشرة وثلاثين صفحة (بنط 16 Simplified Arabic مسافة واحدة بين السطور single spacing)، أو لا يتجاوز الـ 8000 كلمة. وأن تكون صفحات البحث باللغة الإنجليزية بين خمس عشرة وخمس وعشرين صفحة (بنط 14 Times New Roman مسافة واحدة بين السطور single spacing)، أو لا يتجاوز الـ 9000 كلمة. وأن يرفق مع البحث مستخلص باللغة العربية وآخر الإنجليزية في حدود 150 كلمة لكل مستخلص.

4- أن يوثق البحث المكتوب باللغة الإنجليزية داخل النص وفقاً للنظام السائد في الدوريات العالمية التي تصدر باللغات الأجنبية، فيكتب بين قوسين/هلالين: الاسم الأخير للمؤلف (أي اسم العائلة)، وتاريخ المرجع، ورقم الصفحة (عند الضرورة)، كما في النموذج التالي: (Hugo 2021:89)، وتثبت المراجع والمصادر بكامل معلوماتها في نهاية البحث بالكيفية التي وضحناها والنماذج التي نوردها أدناه بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية.

5- أن يوثق البحث المكتوب باللغة العربية عن طريق الهوامش (وليس داخل النص)، وتكتب الهوامش في نهاية البحث، ثم ترتب المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث ألفبائياً في نهاية البحث، مع اتباع أحد المناهج الحديثة في ذلك، وفقاً للنماذج التالية:

كتاب:

عون الشريف قاسم (1989): الإسلام والعربية في السودان، دار الجيل، بيروت، ص...

Greenberg, J. (1966): *Languages of Africa*. The Hague: Mouton, p….

مقال في دورية

عشاري أحمد محمود (1988): "أزمة اللسانيات في العالم العربي"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، العدد الأول، ص3.

Hurreiz, S.H. (1978): "Arabic as a national and international language: Current problems and future needs", *West African Journal of Modern Languages* III, p.13.

مقال أو فصل في كتاب

Qasim, Awn Sh. (1975): "Sudanese Colloquial Arabic in social and historical perspective", in *Directions in Sudanese Linguistics and Folklore*, ed. by S.H. Hurreiz & H. Bell. Khartoum: Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

الأمين أبومنقة محمد (1992): "العلاقات السودانية النيجيرية في إطار المهدية"، علاقات السودان الخارجية، تحرير حامد عثمان ومدني محمد أحمد، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص7.

6- تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها.

7- لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على البحوث.

المشاركون في هذا العدد

القسم العربي

بروفيسور بابكر علي ديومة، قسم اللغة الفرنسية (زميل)، جامعة الخرطوم.

دكتور المكاشفي إبراهيم عبدالله، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم.

دكتور محمد البدري سليمان، أستاذ مساعد، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.

دكتور خالد محمد فرح، سفير بوزارة الخارجية السودانية.

دكتور الأصم بشير التوم بشير، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم.

دكتورة سمية محمد الزين أحمد بدوي، أستاذ مشارك، مدرسة العلوم الإدارية، جامعة الأحفاد للبنات (السودان).

دكتور الصادق محمد سليمان، الأمين العام السابق لمجلس تطوير وترقية اللغات القومية، الخرطوم.

القسم الإنجليزي

Prof. Abdel Ghaffar M. Ahmed, Anthropology Department, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum.

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

أعزائي القراء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يسرنا أن نقدم لكم المجلد السابع والعشرين من مجلة الدراسات السودانية، ونحمد الله أن أعاننا على إعداده رغم ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها الجامعة منذ عدة أشهر. وقد يلاحظ القارئ ظهور هذا المجلد بعد زمن وجيز من صدور المجلد السادس والعشرين؛ وهذا نتيجة لسعينا في تقليل الفجوة الزمنية في تواريخ صدور المجلدات الأخيرة من المجلة، الناتجة عن توقف إعدادها لقرابة العامين (2018-2020)، حيث شهدت البلاد في تلك الفترة الأحداث السياسية المصاحبة لثورة ديسمبر (2019)، وتلى ذلك مباشرة انتشار جائحة كورونا (COVID19).

بما أن المجلة أصبحت تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، فقد تقرر، بموافقة كل أعضاء هيئة التحرير، إجراء تعديل طفيف في اسمها باللغة الإنجليزية، وذلك باستبدال كلمة Bulletin بكلمة Journal ليقرأ: **Journal of Sudanese Studies** ويختصر في: **JSS.**

نرجو أن نذكِّر – كما نفعل كل مرة – أن النشر في هذه المجلة لا يقتصر على العلوم الإنسانية وحدها، بل يشمل جميع العلوم، طالما أن موضوع المقال أو البحث ذو صلة مباشرة بالسودان. ونشير إلى أن المجلة تنشر المقالات والبحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

نرجو في هذه السانحة أن نشكر الباحثين المشاركين في هذا المجلد على التزامهم بشروط وموجِّهات النشر في هذه المجلة، وكذا صبرهم على إصرارنا عليهم لإكمال المعلومات وإجراء التصويبات المطلوبة منهم، روماً للتجويد. ونشكر كذلك الزملاء محكِّمي المقالات والبحوث على إخلاصهم في مهمتهم وإنجازها بالمهنية المرتجاة، مما يعيننا على المحافظة على المستوى المعهود للمجلة.

والحمد لله أولاً وآخراً.

رئيس هيئة التحرير

محتويات العدد

القسم العربي:

مقالات:

1- ملامح الرواية السودانية: الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، بابكر علي ديومة 1

2- الصورةُ التشبيهيَّة في رواية "عُرْسِ الزَّين"، المكاشفي إبراهيم عبد الله 29

3- الحواضر الإقليمية في العصر المروي – كِدُرْمَة بإقليم الشلال الثالث نموذجاً، محمد البدري سليمان 47

4- من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: مقاربة أولية للتحقُّق من صحة وأصالة وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر، خالد محمد فرح 81

5- من قضايا الشِّعر الشعبي في السودان: مفهومه، وموسيقاه، وموضوعاته، الأصم بشيرالتوم 99

بحوث:

6- المسئولية المجتمعية للمؤسسات في السودان بين النظرية والتطبيق، سمية محمد الزين أحمد بدوي 121

عرض كتب:

7- عرض كتاب: لغات السودان – مقدمة تعريفية ، تأليف: الأمين أبومنقة محمد وكمال محمد جاه الله،
عرض الصادق محمد سليمان 177

القسم الإنجليزي:

مقالات:

8- Pastoral Development Paradigms – The Case of Sudan
Abdel Ghaffar M. Ahmed 185

المسئولية المجتمعية للمؤسسات في السودان بين النظرية والتطبيق

سمية محمد الزين أحمد بدوي

مستخلص: أجريت هذه الدراسة للتحري عن كيفية تطبيق المسئولية المجتمعية للمؤسسات في السودان، والكيفية التي تدار بها، وما إذا كانت تطبَّق بمفهومها الصحيح، ومدى مشاركة العاملين بها في تنفيذ برامجها، ودور الأجهزة الحكومية في دعم المؤسسات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع، ومدى مساهمتها في تنمية المجتمع، ودور الجامعات في تطبيق مسئولياتها. أخضعت 11 مؤسسة للدراسة، شملت 5 شركات أو مجموعات شركات، ومصرفَيْن، و4 جامعات، عن طريق المقابلة والاستبانة. توصلت الدراسة إلى أنه منذ عام 2000 حدث تغيير إيجابي في الكيفية التي تدار بها المسئولية المجتمعية، إذ أصبحت لها إدارة خاصة بها تقوم بتنفيذ مشاريعها وبرامجها المجتمعية استناداً على خطط مدروسة وميزانية منفصلة، وربطها بالأهداف التنموية للمجتمع. إلا أنه لازال هنالك خلط نسبي في التطبيق بين الصدقة والمفهوم الصحيح للمسئولية المجتمعية.

Abstract: This study was carried out to examine the application of corporate social responsibility in Sudan: how it is managed; whether it is properly applied; the extent to which employees participate in the implementation of its programs; the role of government in supporting the institutions in assuming their responsibility towards the society; the extent to which these projects contribute to social development, and the role of universities in carrying out their responsibilities. 11 institutions were included in this investigation: 5 companies or groups of companies, 2 banks and 4 universities. Data were obtained through interviews and a questionnaire. The study revealed that since the year 2000 there has been a positive change in the way corporate social responsibility is managed; it has been assigned specific administration to execute its projects and programs based on well set plans and separate budgets, while being linked to developmental goals. However, there is still a relative confusion between charity and the concept of corporate social responsibility.

كلمات مفتاحية: المسئولية المجتمعية، شركات، تنمية المجتمع، الآثار البيئية.

1. المقدمة

لم يعد الهدف الأساسي للمؤسسات في عصرنا الحالي، البحث عن تحقيق أرباح مادية وتوسيع أعمالها محلياً وخارجياً فقط، بل تعدَّاه إلى تحقيق أهداف

أخرى في مختلف المجالات، تشمل إلى جانب النواحي الاقتصادية، المجالات الاجتماعية والبيئية والتنموية وغيرها، التي تعظّم دورها وتحفظ لها مكانتها في المجتمع، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين الميزة التنافسية وخلق قيمة مضافة لها. وهذا ما جعلها تتجه طوعاً إلى محاولة تبنّي استراتيجيات، ووضع خطط وبرامج لحل مشاكل المجتمع والبيئة المحيطة، بل وأن يكون لها دور رائد في دفع عجلة التنمية في البلاد. ويشمل ذلك أيضاً تحملها لحل المشاكل التي تحدث نتيجة إفرازات ومخرجات ممارستها لأنشطتها المختلفة، التي يتضرر منها المجتمع، كالتلوث البيئي وغيره. وعليه أصبح لزاماً عليها تحمُّل مسئوليتها في كف الضرر، وخلق بيئة صحية وحياة كريمة للمجتمع الذي يمدها بمعظم مدخلات أعمالها. وبالتالي أدَّى هذا إلى ضرورة تبنّيها لمسئوليتها تجاه المجتمع الذي توجد فيه، وهو ما عرف اصطلاحاً بـ"المسئولية المجتمعية".

وقد اكتسب الدور المجتمعي للمؤسسات في جميع الدول، وخاصة النامية منها، أهمية متزايدة، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى تبنّي برامج مختلفة للنهوض بالمجتمعات في شتى المجالات، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة، وحماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، والاهتمام بالتعليم، والحد من الفقر على سبيل المثال. ويتحقَّق ذلك من خلال التزام المؤسسات بالمحافظة على البيئة بصفة عامه داخل المؤسسة وخارجها، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع قدرات الموارد البشرية، ومساندة الفئات الضعيفة الأكثر احتياجاً، ودعم البحث العلمي في مختلف القطاعات، وما إلى ذلك.

يعاني السودان، كغيره من البلدان النامية، من تفشي الأمية والجهل والعطالة، ومن المشاكل الاجتماعية، والثقافية، والصحية والبيئية وغيرها (بسبب عدم الاستقرار السياسي والحروب التي امتدت لسنوات طويلة). تحاول العديد من المؤسسات القيام بدورها في مساندة المجتمع بمختلف مكوناته وشرائحه وتنوُّعه، ويتم ذلك بدافع من الجوانب الأخلاقية أو الدينية أو العادات

التي جُبل عليها المجتمع السوداني أو بإدراكها لواجبها ومسئوليتها تجاه المجتمع الذي يشكِّل لها الأساس الذي ترتكز وتقوم عليه.

هذا يقود إلى إثارة عدة تساؤلات عن تطبيق المؤسسات للمسئولية المجتمعية في السودان، وما إذا كانت تطبَّق بمفهومها الصحيح. وهل تعتبر جزءً أساسياً من مهمة المؤسسة وتضعها ضمن خطتها السنوية أم تتعامل معها حسب ما يفرضه الواقع بوازع ديني وأخلاقي؟ هل تربط المؤسسات البرامج التي تنفذها في هذا المجال مع أولويات التنمية في البلاد؟ وهل يتم اختيار البرامج والمشروعات ذات الصلة بناءً على دراسات تتعلق بمتطلبات المجتمع البيئية، أو التنموية وما إلى ذلك؟ وما هي طبيعة العلاقة بين المؤسسات والمصالح أو الأجهزة الحكومية في هذا الإطار؟ هل هنالك أي تنسيق أو روابط بين المؤسسات وبين الأجهزة الحكومية لتوحيد الجهود وتوجيهها إلى قطاعات محدَّدة، على سبيل المثال، بغرض ترقيتها والنهوض بها؟ هل هنالك أي معوقات تمنع أو تحد من تطوير هذه العلاقة لفائدة المجتمع؟ وهل يدرك العاملون بالمؤسسة أن المسئولية المجتمعية تشكِّل جزءً أساسياً لها ومضمَّنة في مهمتها حتى يولوها حقها من الاهتمام في التنفيذ؟ وهل تتاح الفرصة لجميع العاملين بالمؤسسة للمشاركة في اختيار البرامج ذات الصلة أو المبادرة بطرح أفكارهم واقتراحاتهم في هذا الشأن؟

لأهمية هذا الموضوع، وبناءً على كل ما ورد، جاءت هذه الورقة لتبحث عن إجابات للأسئلة المطروحة، ولمحاولة التوصل إلى نتائج توضح موقف المؤسسات في السودان من تطبيق المسئولية المجتمعية، وللتعرُّف على مدى الاستفادة منها في النهوض بالمجتمع والمساهمة في تنمية البلاد ككل.

2. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على:

1. كيفية تطبيق وإدارة المسئولية المجتمعية في المؤسسات.
2. دور الأجهزة الحكومية في دعم المؤسسات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.
3. مدى مشاركة العاملين بالمؤسسات في تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية.
4. دور الجامعات في تطبيق المسئولية المجتمعية.
5. مدى مساهمة المسئولية المجتمعية للمؤسسات في تنمية المجتمع.

3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على جمع معلومات تشكِّل الإطار النظري للورقة، ومعلومات أولية تم جمعها عن طريق المقابلة مع المسئولين من تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية بالمؤسسات، واستخدام الاستبانة مع العاملين بالمؤسسات للتحرِّي عن مدى تفهمهم للمسئولية المجتمعية ومشاركتهم في تنفيذ برامجها.

أجريت المقابلات مع عينه شملت 11 فرداً من صانعي ومتخذي القرار وواضعي السياسات بالمؤسسات، الذين لهم صلة مباشرة بتطبيق المسئولية المجتمعية. تم اختيار أفراد العينة عن طريق العينة غير الاحتمالية القصدية (Non probability purposive sampling method) من 11 مؤسسة أخضعت للدراسة، تضمنت: 5 شركات أو مجموعة شركات، تحديداً: الشركة التجارية الوسطى CTC، وشركة داؤود عبداللطيف DAL، وشركة مروج للمواد الغذائية، وشركة حجَّار، وشركة النيل للبترول (قطاع حكومي)، واشتملت على مصرفَيْن (اثنين)، هما: بنك البركة، ومصرف البلد (بنك الشمال الإسلامي سابقاً)،

و4 جامعات، هي: جامعة الأحفاد للبنات، وجامعة الفاشر (ولاية شمال دارفور)، وجامعة الإمام المهدي (ولاية النيل الأبيض)، وجامعة القضارف (ولاية القضارف). وقد تم اختيار الجامعات بحيث تمثل الولايات والمركز. واختيرت عينة من العاملين بالمؤسسات التي أخضعت للدراسة باستخدام طريقة العينة غير الاحتمالية المريحة (Non probability convenient sampling method). وكان من المحدَّد أن يكون حجم العينة 121 فرداً باعتبار اختيار 12 فرداً من كل مؤسسة، إلا أن نسبة الاستجابة كانت 66%؛ عليه فإن أفراد العينة كانوا 75، منهم 37 فرداً من الجامعات و38 من المؤسسات. واختيرت العينة من المؤسسات من أقسام وإدارات مختلفة عدا قسم المسئولية المجتمعية. واختيرت عينة الجامعات من جميع الكليات عدا كليات تنمية المجتمع، وشملت هيئة التدريس وغير الأكاديميين. وتم الحصول على المعلومات الأولية من عينة العاملين بالمؤسسات المختارة، عن طريق الاستبانة، التي تم تصميمها وتحميلها على الإنترنت باستخدام قوقل فورم (Google Forms).

عُرضت المعلومات المُتحصَّل عليها عن طريق الاستبانة باستخدام رسومات بيانية توضيحية (Pie-charts) عكست النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم تحليلها باستخدام النسب المئوية والمقارنات وربطها بالمعلومات التي جُمعت عن طريق المقابلة. أما المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلة فقد حُلِّلت بطريقة متكاملة مع ربطها بالأدبيات والمفاهيم التي أُورِدَت من مراجع وأوراق علمية متعدِّدة، للإجابة عن الأسئلة التي طرحت في البحث وتحقيق أهدافها. وبما أن المعلومات التي جُمعت من أفراد العينة بالجامعات ذات طبيعة متشابهة ولكنها تختلف من تلك الخاصة بالشركات والمصرَفيْن، فقد قمنا بتحليل المعلومات لكلتا المجموعتين بصورة منفصلة.

4. المفهوم العام للمسئولية المجتمعية

تعدُّ المسئولية المجتمعية تطوراً مفاهيمياً في النظرة إلى المجتمع والتنمية من منظور أخلاقي يحاول أن يطوِّر المجتمع الإنساني، ويرتقي به إلى ما يحقِّق الحياة الكريمة والسلام والأمن للجميع عبر المشاريع والبرامج التي تضعها المؤسسات لتتناغم مع السلوك المجتمعي وتحقِّق أهدافاً واضحة ومحدَّدة وصولاً إلى التنمية المستدامة، إلى جانب تحقيق أهداف المؤسسة وتطويرها في الوقت نفسه. إذ إن التزام المؤسسة بمسئوليتها المجتمعية يزيد من قيمة علامتها التجارية ويعزِّزه لدى العملاء، ويعكس صورة إيجابية عنها، مما يؤدي إلى تقوية علاقاتها مع جميع شركائها ومع المجتمع بصورة عامة، وبالتالي تستحوذ على رضا المواطنين وتظل تسهم معهم في كافة الفعاليات، مما يمنحها قاعدة صلبة للتوسع الإستراتيجي المستقبلي.

إلا أنه من الملاحظ أن هنالك خلطاً بين مفهوم "المسئولية الاجتماعية" ومفهوم "المسئولية المجتمعية"، حيث نجد أن معظم الباحثين لا يفرقون بين المصطلحين، ويتم استخدامهما للمعنى نفسه. فـ"المسئولية الاجتماعية" يقصد بها مراعاة المؤسسات للجوانب الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية في كافة أعمالها المرتبطة بنشاطها ارتباطاً مباشراً داخل المؤسسة، سواءً على المستوى الاقتصادي أو البيئي أو القانوني، وتتعهد في لوائحها الداخلية وتعاملاتها الطوعية بأن تلتزم بذلك. ومثال لذلك، رعاية العاملين والمتقاعدين منهم، وتوظيف المعاقين واستيعابهم، وإزالة مخلَّفات نشاطاتها التي تمس بالبيئة، وتوافق المنتجات مع معايير القياس المعتمدة، وما إلى ذلك. بينما "المسئولية المجتمعية" مصطلح أشمل، حيث يعني أن تأخذ المؤسسات على عاتقها، إلى جانب المفهوم الأول، مراعاة مختلف جوانب الحياة في المجتمع ككل، والعمل على إبراز دورها فيه بشكل فعّال وإيجابي، وأن تتعاون مع مختلف المؤسسات، سواءً في القطاع العام أو الخاص، لترقية المجتمع ورفاهيته، وتساعد الدولة في

تحمُّل أعبائها، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء إستراتيجيات هادفة لخدمة الفرد والمجتمع. ومثال لذلك، إيجاد آليات مشتركة لتطوير اقتصاد البلد، والاهتمام بالفئات الهشة ومساعدتهم على العيش الكريم، ودعم مشاريع التعليم والصحة، وتشجيع البحث العلمي والتدريب، وتقديم التسهيلات، والمشاركة في البرامج الثقافية والشبابية على مستوى الدولة وغيرها.[1]

وقد ذكرت جبالة محمد ومقدم مختارية[2] أن مفهوم المسئولية يتضمن العديد من الأبعاد، كالمسئولية القانونية، والأخلاقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسيكولوجية، والإعلامية...الخ. فضلاً عن ارتباطها بمستويات شخصية فردية، وجماعية، ومؤسسية، وتنموية. وقد أوضح كارول (Carrol)[3] أن المسئولية المجتمعية للمؤسسة لها أربعة أبعاد عكسها في شكل هرمى (انظر الشكل أ).

وفصل كارول أبعاد المسئولية المجتمعية على النحو التالي:

i- **البعد الاقتصادي:** ويعني قيام المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها بشكل رشيد وممنهج لتنتج في النهاية سلعاً ذات جودة عالية.

ii- **البعد القانوني:** وهو عبارة عن التزام واع وطوعي من قبل المؤسسات بجملة القواعد والقوانين الحاكمة للمجتمع، سوًاءً اتصل هذا بالاستثمار أو الأجور أو العمل، أو البيئة المنافسة وغيره.

(1) بورزيق خيرة (2020): "الفرق بين المسئولية الاجتماعية والمسئولية المجتمعية"، مقال نشر في الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، https://csrsa.net/post/1343، تاريخ التصفح: 15/6/2021.

(2) جبالة محمد ومقدم مختارية (2019): المسئولية الاجتماعية؛ إشكالية المفهوم والخلفية المعرفية. برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص8.

(3) A. Carroll (1991): "The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders", *Business Horizons*, vol. 34, p.42.

iii- **البعد الأخلاقي**: وهو الذي ترعى المؤسسة بموجبه شتى الجوانب والمعايير الأخلاقية في قراراتها ومساراتها الصناعية المختلفة، تجنباً للمساس بالمنظومة الأخلاقية والقيمية للمجتمع الذي تعمل فيه.

iv- **البعد الإنساني**: ويشمل كل النفقات والهبات التي تمنحها المؤسسة طواعية، وبدون رغبة في الربح، لخدمة المجتمع أو لخدمة قضية معيَّنة في المجتمع.

الشكل رقم (أ) : هرم المسئولية المجتمعية لكارول (Carroll)

المصدر: A Carroll .1991:42

5. تعريف المسئولية المجتمعية

بالرغم من أن جذور المسئولية المجتمعية تمتد إلى سنين عديدة خلت، إلا أنه لم يتم تعريفها كمفهوم بشكل محدَّد وموحد لتتواءم وطبيعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولا تزال تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. ولما كانت المسئولية المجتمعية تتسم بالتطور

المستمر، فقد تعدَّدت التعريفات بحسب طبيعة ونطاق نشاط المؤسسة. وقد أورد محمد شقراني[4] أن بعض الهيئات والمنظمات الدولية قد قامت بعدة محاولات لتعريف المسئولية المجتمعية. فعرَّفها المجلس الدولي للتنمية المستدامة (2007) بأنها

> الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.[5]

وأضيف إلى ذلك لاحقاً قضايا مثل: حقوق الإنسان، وحقوق العمل، والأعمال الخيرية، وحوكمة الشركات، وحماية البيئة. كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2003) بأنها

> تحلي منظمات الأعمال بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم المتفق عليها عالمياً في ممارسات منظمات الأعمال في دعم السياسات الملائمة للمجتمع.[6]

(4) محمد شقراني (2019): المسئولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة المنظمات، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر. https://www.researchgate.net/publication/332879979، تاريخ التصفح: 12/6/2021.

(5) العايب عبد الرحمن (2012): "مساهمة إدماج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تطوير إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيف وفنون الطباعة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان، العدد 11، ص2.

(6) منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2003): كشف البيانات المتعلقة بتأثير المؤسسات على المجتمع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، ص9 .
unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf، تاريخ التصفح: 11/ 12/2017.

كذلك عرفها الاتحاد الأوروبي (2002) بأنها:

> مفهوم تدمج فيه المؤسسات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاط أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح باختيارها المحض. فهي حول إقرار المنظمات أن تمتد إلى أبعد من الحد الأدنى من المتطلبات القانونية إلى الواجبات التي تنبع من الاتفاقات الجماعية بغية الاستجابة للحاجات المجتمعية.[7]

وعرفها البنك الدولي (2000) بأنها

> التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.[8]

أما المنظمة العالمية للمعايرة (آيزو) International Standardization Organization (ISO)، في ميشيل كابرون، فقد عرِفت المسئولية المجتمعية بأنها:

> ممارسات تقوم بها المؤسسة لتحمل المسئولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والبيئة المحيطة

(7) أسماء طه نوري (2015): "مدى تبنِّي المنظمات العامة لمعايير المواصفة الدولية للمسئولية الاجتماعية ISO26000" (دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في الهيئة العامة للاتصالات السلكية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24، ص158.

(8) بلقاسم عبداللاوى وحفصة جرادي (2017): "المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة"، مجلة العلوم اجتماعية، مجلد 11، رقم 4، ص148-186. https://www.asip.cersit.dz>article، تاريخ التصفح: 2021/6/10.

لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز على السلوك الأخلاقي، واحترام القوانين، من خلال تبنِّي سلوك شفاف وأخلاقي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والرفاهية في المجتمع، بما يتوافق مع المعايير الدولية.[9]

واستناداً على ذلك أصدرت المنظمة مواصفة القياس العالمية "الآيزو 26000 "، وهي مواصفة عالمية اختيارية تعطي إرشادات حول المسئولية المجتمعية لاستخدامها من قبل جميع المؤسسات في القطاعين العام والخاص، في الدول المتقدمة والنامية وتساعد في الجهود الرامية للعمل بتطبيق المسئولية المجتمعية. وقد تم إعداد هذه المواصفة بواسطة خبراء من أكثر من 80 دولة و40 منظمة عالمية وإقليمية لها نشاطات تهتم بقضايا المسئولية المجتمعية. وتم إصدار هذه المواصفة بشكل رسمي في 2010.

ويلاحظ أن التعريفات المتعدِّدة للمسئولية المجتمعية اشتركت في نقاط محدَّدة يمكن تلخيصها في أنها عمل طوعي وأخلاقي ملزم للمؤسسات، لأن تدرجه بصورة دائمة ومستمرة ضمن خططها واستراتيجياتها، وذلك للمساهمة في التنمية المستدامة، والحفاظ على حقوق الإنسان، وحقوق العاملين، وحوكمة الشركات، وحماية البيئة، وتبنِّي السلوك الأخلاقي، والشفافية، واحترام القوانين. وذلك من خلال العمل على النهوض بالمجتمع ككل والاستجابة للحاجات المجتمعية بطريقة تحقِّق الأرباح والتنمية في آن واحد.

(9) ميشيل كابرون (2019): "المسئولية المجتمعية للجامعات ودورها في المجتمع المدني"، في: منير بن دريدي (محرر)، الدراسات البحثية: برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص322.

6. المسئولية الاجتماعية والأعمال الخيرية

يعتقد كلٌّ من يوسف ذياب عواد[10] وحسين عبد المطلب الأسرج[11] أن هنالك خلطاً بين مفهوم الصدقة أو العمل الخيري وبين المسئولية المجتمعية. فالفرق بينهما يمكن فهمه بأن الصدقة تتسم بأنها ذات طابع فردي وعفوي وشخصي، بينما تتضمن المسئولية المجتمعية وجود منهجية وخطط نابعة من تقديرات دقيقة لأولويات ومواضيع ذات علاقة بالاحتياجات الفعلية للمجتمع، ولذلك لها تأثير واستدامة أكبر. كما تتسم ثقافة العطاء بقصد الصدقة بعدم توجيهها للتنمية، حيث أن معظم مجهودات المؤسسات وريادة الأعمال تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية، ترتبط – على سبيل المثال – بإطعام الفقراء أو توفير الملابس والتصدُّق على المحتاجين وإنشاء المساجد، دون التطرق لتغيير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام. كما لا تتطلب الصدقات أو الصرف بقصد الإحسان على المحتاجين أيَّ نوع من المتابعة في التنفيذ أو المحاسبة (Accountability)، في حين أن منفِّذي برامج المسئولية المجتمعية يعملون على إدارة الأنشطة ذات الصلة وهم مسئولون ومحاسبون على أوجه الصرف من خلال ميزانياتها، أمام إدارة المؤسسة.

وتُبنى المسئولية المجتمعية على نوع من العلاقة التبادلية بين المجتمع والمؤسسات؛ فهي تقدم للمجتمع خدمات ومنتجات مختلفة، وتعمل على تطويره وازدهاره، ويمدها المجتمع بدوره بالأفراد المؤهلين والأصحاء وذوي الخبرات

(10) يوسف ذياب عواد (2010): "الجامعات العربية والمسئولية المجتمعية"، ورقة قدمت في منتدى المسؤولية المجتمعية، مركز الحميد شومان الثقافي، عمان، الأردن.

(11) حسين عبد المطلب الأسرج (2012): "تفعيل دور المسئولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، ورقة قدمت للملتقى العلمى الثالث حول منظمات الأعمال والمسئولية المجتمعية، كلية التجارة والاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص9. https://www.researchgate.net/publication/272744953، تاريخ التصفح: 2021/6/12.

والكفاءات التي تجعلهم إضافة قوية لأي مؤسسة ينتمون إليها. ووفقًا لهذا الطرح، فإن ما تعطيه الشركات للمجتمع في شكل خدمات صحية وتعليمية، وسبل ترفيه، وتنمية اجتماعية واقتصادية، يرده إليها المجتمع على هيئة رأس مال بشري خبير، ومدرب، ومؤهل؛ وهو ما يجعلها قوية في عالم يعج بالمنافسة القوية. وهذه العلاقة ليس لها أيُّ صلة بالتصدُّق والإحسان.

وقد أشار يوسف ذياب عواد[12] إلى أن الدول العربية لا زالت تعاني بشكل عام من غياب ثقافة المسئولية المجتمعية أو الوعي بمفهومها، والخلط بينها وبين العمل الخيري حتى لدى الشركات نفسها. كما أكد بعض الاقتصاديين إن هناك خلطاً شائعاً في مفهوم المسئولية الاجتماعية، الذي يقتصر لدى قطاع واسع من الشركات على حملات التبرع بالدم ورعاية الفعاليات الرياضية وتقديم بعض التبرعات، وذلك ضمن إطار إدارة العلاقات العامة، برغم أن مفهوم المسئولية الاجتماعية يتجاوز ذلك بكثير، حيث يمتد ليشمل تنمية المجتمع عبر الآثار البيئية والاجتماعية والتنموية الخاصة بالطاقة والبيئة وسلامة المجتمع.

7. الجانب القانوني للمسئولية المجتمعية للمؤسسات

استناداً على محمد عرفان الخطيب،[13] فإن مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، لبعده التاريخي ونشأته الفلسفية المرتبطة بالعلوم الإدارية، لم يكن يثير نقاشاً كثيراً في الجانب القانوني المتعلق به، بالرغم من أهميته. كما أنَّ تناول هذا الجانب القانوني لم يكن واضحاً؛ ربما لاعتباره أمراً ثانوياً، أو أن المجتمع أو السلطات القائمة لم تعره الاهتمام اللازم أو لكون أن مفهوم المسؤولية المجتمعية وأبعادها في مدلولها القانوني لم تكن قد تبلورت بعد.

(12) يوسف ذياب عواد، مرجع سابق.

(13) محمد عرفان الخطيب (2015): "طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC) لعام 2000"، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 3.

إلا أنه في إطار التحولات الكبرى التي شهدها العالم في القرن الماضي، ومع انتشار مفهوم العولمة ببعديه السلبي والإيجابي، بدأ المجتمع الدولي يفكر في إيجاد آلية قانونية اجتماعية من شأنها أن تخفِّف من الآثار السلبية لها في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، لتصبح عملية أكثر شمولاً وعدلاً من خلال إيجاد شراكات دولية تتجاوز الحكومات إلى المؤسسات. ولقد تحقَّق ذلك بتكوين منظمة الاتفاق أو الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC) في 2000، وتهدف إلى التوفيق بين مختلف أبعاد التنمية في قطاع الأعمال والقائمين عليه ليبنوا إستراتيجياتهم بالتوافق مع المجموعة. ويترتب على ذلك عدة التزامات في أربعة مجالات أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، والحقوق في العمل، وحماية البيئة، ومحاربة الفساد. وتم الجمع للمرة الأولى بين الفلسفة الإدارية لهذه المسئولية قانونياً، حيث حاولت أن تضفي على هذه المسئولية بعداً قانونياً، وذلك بنص قانوني دولي ملزم في قضايا المسئولية، بدلاً عن المفهوم التعاقدي بين المنظمة الأممية وقطاع الاعمال، وربطها بالمعايير الدولية بوصفهم شركاء مسئولين عن عملية التنمية المستدامة.

8. التحديات التي أدت إلى ظهور المسئولية المجتمعية للمؤسسات

أشارت العديد من الدراسات إلى أن ظهور وتنامي مفهوم المسئولية المجتمعية جاء نتيجة للعديد من التحديات، من أهمها:

- **العولمة:** وتعد من أهم العوامل التي دعت إلى تبنِّي المسئولية المجتمعية، وأضحت العديد من الشركات متعدِّدة الجنسية ترفع شعاراتها في حملاتها الترويجية بأنها تهتم بحقوق الإنسان، وتلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، ولا تسمح بتشغيل الأطفال، وتهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية**: وذلك من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
- **الكوارث والمشاكل الأخلاقية**: حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة على سبيل المثال.
- **التطوارت التكنولوجية المتسارعة**: التي صاحبتها تحديات عديدة أمام ريادات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير منتجاتها، وتطوير مهارات العاملين، والاهتمام بالتغيير في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد القائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي. وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة قد تغيرت أيضاً، إذ أصبح لزاماً على ريادات الأعمال أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين، والعاملين، وشركاء العمل، ودعاة حماية البيئة، والمجتمعات المحلية، والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث أن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على وضع أسس وإستراتيجيات جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تمكّن ريادات الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في العصر الراهن.

9. المسئولية المجتمعية للجامعات ودورها في المجتمع

بالرجوع إلى أحمد محمد عقلة،[14] ويوسف ذياب عواد،[15] يستمد مفهوم المسئولية المجتمعية للجامعات في الأصل من مفهوم المسئولية المجتمعية للمؤسسات بصفة عامة، ولذلك لا يختلف عن الإطار العام للمسئولية المجتمعية للمؤسسات الأخرى، شأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم الاجتماعية، إذ إنه يصعب إيجاد تعريف شامل ينطبق على الجامعات.

وقد أوردت سميرة حسن الحاجي محمد[16] تعريفات لبعض العلماء للمسئولية المجتمعية للجامعات. فعرفها لو وآخرون (Lo et al)[17] بأنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسئولة عن الآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. كما ورد عن الصائغ[18] بأنها:

> مسئولية الجامعة في الدعوة إلى إرساء مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي

(14) أحمد محمد عقلة (2012): "المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 3، ص77-86.

(15) يوسف ذياب عواد، مرجع سابق، ص23.

(16) سميرة حسن الحاجي محمد (2017): "رؤية مقترحة لممارسة المسئولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل"، مجلة كلية التربية، العدد176 (الجزء الثاني)، جامعة الأزهر، القاهرة.

(17) انظر: Lo, C. W. H., Pang, R. X., Egri, C. P., and Li, P. H. Y. (2017: 37- 59) في: نفس المرجع، ص13.

(18) انظر: محمد سعيد الصائغ (أغسطس 2014) في: نفس المرجع، ص13.

وخدمة مجتمع، وتشمل الالتزام بالمساواة والتميُّز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والبيئة، والإقرار بكرامة الفرد وحريته، وتقدير التنوع وتعدد الثقافات، ودعم حقوق الإنسان.

وعرَّفها شقوارة[19] بأنها:

التزام الجامعة بمعالجة مشاكل المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدارك القائمَيْن على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير على الطلبة والعاملين لممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، بغض النظر عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال.

فالدور الراسخ لمؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في توفير وإنتاج رأس المال البشري اللازم للنهوض بعملية التنمية ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، أصبح متعاظماً، ومن أهم المتطلبات التي تمكِّنها من القيام بمهامها بالصورة المرجوة منها. ويستدعي ذلك زيادة الانفتاح على المجتمع ودمجه وتثقيفه وتوعيته لخلق مجتمع المعرفة، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة.[20]

وقد أوضح سيماكو (Symaco)[21] أن مفهوم مجتمع المعرفة ينطوي على العديد من الأبعاد: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية وغيرها، الذي

(19) انظر: سناء شقوارة (2013) في: نفس المرجع، ص13.

(20) L.P. Symaco and M.Y. Tee (2019): "Social responsibility and engagement in higher education: Case of the ASEAN", *International Journal of Educational Development* 66, pp.184-192.

(21) L.P. Symaco (2012): "Higher education in the Philippines and Malaysia: the learning region in the age of knowledge-based societies", *Journal of International Comparative Education* 1 (1), pp.40–51.

لا يخلو من التحديات. وتتطلب هذه التحديات وجود قدر عالٍ من المسئولية المجتمعية تحتم على الجامعات أن تلعب دوراً محورياً لإعادة تشكيل العملية التعليمية ومجالات التعلم بالكيفية المطلوبة. وتهدف هذه الأخيرة إلى إنتاج قوة عاملة مواكبة وقادرة على التكيُّف مع متطلبات الوظائف الحديثة التي تتسم بالتغيير المستمر، وإنتاج المعرفة بشقيها النظري والعملي من خلال المناهج والمقررات التي تدرَّس، والبحوث العلمية، والتوسع في استخدام التكنولوجيا ونشرها، والإبداع والابتكار.[22]

وبناءً على ما ذكر، يبدو جلياً أن قطاع التعليم العالي في السنوات الأخيرة قد بدأ يعمل بخطى حثيثة لتغيير دوره من "خدمة المجتمع" إلى التركيز على تطبيق "المسئولية المجتمعية" بصفتها الأوسع والأشمل، وبما يخدم تنمية المجتمع والصالح العام. ويلاحظ ذلك في أنشطتها الطلابية وتفاعلها مع المجتمعات، وبرامجها في مجالات متعدِّدة بغرض المساعدة في النهوض بها وتغطية الفجوات التي تعجز الحكومات عن سدها. فقد تغيرت مهام مؤسسات التعليم العالي من مجرد المساهمة المجتمعية إلى ترسيخ مبدأ المواطنة والمشاركة في ترقية المجتمع، وبناء القدرات، وتعزيز مبادىء الديمقراطية، والحس الوطني، والاهتمامات التنموية، وصحة البيئة لدى أفراد المجتمع، وغيرها. وهذا مما قوَّى من ظهور مفهوم المسئولية المجتمعية للجامعات، وكذلك ربطها بالتنمية المستدامة.

(22) سامي العرقاوي وموسى عجوز (2019): "مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسئولية المجتمعية"، المؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم: المسئولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات)، جامعة عمان العربية، الأردن.

وقد أوضح سامي العرقاوي وموسى عجوز[23] بأن وظيفة مؤسسات التعليم العالي قد تطورت وأصبحت تلعب دوراً حديثاً، وهو ثنائي الإتجاه مع المجتمع، عبارة عن نسخة مختلطة من التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات ريادة الأعمال، ومن خلال هذا الارتباط تتمكن مؤسسات التعليم العالي من المساهمة بشكل فعَّال في عملية التنمية المستدامة. كما أصبح لهذه المؤسسات أهمية قصوى للوصول إلى اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يتطلب وجود نظام تعليمي ذي كفاءة ليواكب معايير الجودة العالمية، وينعكس ذلك بصورة إيجابية على فرص تعزيز التنمية المستدامة.

10. دور الأجهزة الحكومية في المسئولية المجتمعية

تعد المسئولية المجتمعية تضامنية وتشاركية في المقام الأول، مما يحتم ضرورة وجود قدر عالٍ من التنسيق والتعاون الاختياري بين المؤسسات والجهات الحكومية المختلفة في شتى المجالات، وذلك لتحقيق التكامل بينهما، والذي لا يمكن أن يتحقَّق إلا بقيام كل من الأطراف بدوره. وبالتالي فإن على الحكومة دوراً استراتيجياً يجب عليها القيام والالتزام به، وعلى كل المصالح الحكومية أن تلتزم بواجباتها ومهامها التي تضطلع بها حسب تخصصاتها.

وقد ذكر جبالة محمد ومقدم مختارية[24] أن من المهام الأساسية للحكومة، اهتمام الأجهزة الحكومية بتوفير المعلومات والإحصائيات التي تحتاجها المؤسسات، المتعلقة بالمجالات التي يجب أن تساهم فيها. على سبيل المثال، توفير الإحصائيات والمعلومات عن حجم التلوث البيئي في المناطق المختلفة، ومدى كفاية الرعاية الصحية للعاملين، ومعلومات عن مستويات الأنشطة التعليمية والاقتصادية والثقافية، سواءً الحكومية أو الخاصة.

(23) نفس المرجع، ص19.

(24) جبالة محمد ومقدم مختارية، مرجع سابق.

كذلك فإن على الحكومة ضرورة وضع الخطط القصيرة الأجل لتحقيق الأهداف العاجلة والملحَّة، وذلك وفق دراسات علمية على ضوء المعلومات المتاحة، لتمكّن المؤسسات من المساهمة في تنفيذها ضمن مسئوليتها المجتمعية. كما عليها ترتيب أولويات البرامج التنموية التي يتعيَّن على قطاع الأعمال استهدافها والاتفاق على أكفأ الطرق للتعامل معها. ومما يدعم مبادرات المؤسسات للبذل في هذا المجال، الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة بإتاحتها الفرصة للاطلاع عليها، وتوفير المعلومات والإحصائيات المطلوبة، وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Private Public Partnerships).

كما أن الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، ومنح الجوائز المالية والمعنوية وربطها بتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية المحدَّدة أيضاً يشجع المؤسسات على الالتزام بمسئوليتها المجتمعية بصورة فاعلة.

11. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1.11. تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالشركات والمصارف

أجريت المقابلة مع 7 أفراد من جملة عينة بها أحد عشر (11) فرداً من الذين يشغلون مناصب إدارية عليا أو تنفيذية ذات علاقة مباشرة مع تطبيق برامج أو مشروعات المسئولية المجتمعية بالمؤسسات المختلفة التي أخضعت للدراسة، وكانت عناوينهم الوظيفية كالآتي:

- مدير قسم الاستدامة والمسئولية المجتمعية – الشركة التجارية الوسطى
- مدير قسم الاستدامة والأثر الاجتماعي – شركة حجّار
- مدير قسم المسئولية المجتمعية الاستدامة – شركة مروج للمواد الغذائية

- مدير قسم المسئولية المجتمعية الاستدامة – شركة دال
- مدير المكتب التنفيذي للمدير العام - شركة النيل للبترول
- مدير قسم المسئولية المجتمعية والاستدامة - بنك البركة
- مدير إدارة التخطيط والتسويق- مصرف البلد

1.1.11. كيفية تطبيق وإدارة المسئولية المجتمعية في المؤسسات

وضح من خلال المقابلات أن كلاً من الشركات الأربع بالقطاع الخاص وأحد المصارف التي أخضعت للدراسة، بها أقسام خاصة بإدارة المسئولية المجتمعية، وأنها أنشئت في السنوات بين 2000–2014. إلا أن هذه المؤسسات قد بدأت بتحمُّل مسئولياتها تجاه المجتمع ودعمها له منذ سنين عديدة سبقت إنشاء هذه الأقسام المتخصِّصة. ثم مع مرور الزمن وتطور أنشطتها وتنوعها وتزايد الخدمات والمشروعات التي تقدمها، ظهرت الحاجة إلى وجود إدارات متخصِّصة لتعنى بتلك البرامج المجتمعية، وذلك بتلمُّس الأثر الذي أحدثته في تنمية المجتمع والحاجة لاستمراريتها. وهذا يشير إلى زيادة إدراك هذه الشركات للمفهوم وأهميته لترقية المجتمع تماشياً مع ما يتطلبه الوضع الاقتصادي المتردي، وما يترتب على ذلك من تدنٍّ في مستوى المعيشة وارتفاع نسبة العطالة وغيرها من الظواهر السالبة في المجتمع وفي البلاد بصفة عامة.

وينطبق كل ما ذكر أعلاه على المصرف الثاني. بالرغم من أنه ليس لديه إدارة خاصة بالأنشطة المجتمعية، إلا أن هنالك لجنة، كما ورد، برئاسة المدير العام وعضوية موظفين بالمصرف تجتمع دورياً لمناقشة الطلبات المقدمة لها، ويتم التصديق على بعضها، الذي يدخل في إطار لوائح ونظم المسئولية المجتمعية للمصرف، التي تنص على دعم البرامج الخاصة بمجالات محدَّدة كالصحة والتعليم والمياه وأي مجالات أخرى ترى اللجنة أهمية دعمها والمردود

التسويقي والإعلامي العائد منها على المصرف. بينما تبيَّن أن الشركة الخامسة، وهي في القطاع العام، لها بعض المساهمات التي تقدمها، والأنشطة التي تنفَّذ تحت إشراف المدير العام مباشرة، دون وجود إدارة منفصلة تختص ببرامجها المجتمعية.

وتبيَّن أن لكل من الأقسام الخاصة بإدارة أنشطة المسئولية المجتمعية بالمؤسسات المعنيَّة، هيكل إداري واضح يشغل وظائفه أفراد مؤهلون يتفهمون طبيعة عملهم وأهميته للمجتمع، ويدركون حجم المسئولية التي تتحملها الشركة. كما أن لهذه الأقسام رسالة واضحة منصوص بها مسئوليتها تجاه المجتمع، وأهداف تسعى لتحقيقها استناداً على خطة تتجدَّد سنوياً، وميزانية منفصلة ومخصَّصة لتنفيذ البرامج المجتمعية والتنموية. وتتبع كل من هذه الإدارات إلى الإدارة العليا، حيث ترفع تقاريرها السنوية أو الدورية لها.

أما بالنسبة للمصرف الآخر والشركة الحكومية، فقد ذُكِر أنه ليس هنالك نص واضح مضمَّن في رسالة كل منها. هذا، بينما من المعروف أن تضمين رسالة المؤسسة نصاً صريحاً لتحملها لمسئوليتها المجتمعية له دلالة مهمة بالنسبة لجميع العاملين، وحثهم على القيام بواجباتهم، وتشجيعهم على المشاركة في هذه الأنشطة، وتنمِّي فيهم روح المبادرة والإبداع والابتكار. كما يشكِّل إضافة لقيمة المؤسسة التنافسية وصورتها الذهنية في المجتمع في الوقت نفسه.

وقد أوضح أفراد العينة بنسبة 91% أن المؤسسات المعنيَّة لديها سياسات ولوائح منظِّمة لاختيار البرامج أو المشروعات ذات الصلة وتنفيذها حسب المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية المطروحة والبيئة المحيطة، في المجالات المختلفة، وحسب الأولوية والحالات الطارئة. بينما تبيِّن أن إحدى الشركات (9%) تباشر مسئوليتها نحو المجتمع حسب الحاجة والحالات الطارئة، كانتشار الأوبئة، والكوارث البيئية، ودعم الأسر الفقيرة بمدها بالأغذية والكساء،

والتبرعات المالية، وخاصة في المناسبات الدينية والأعياد، نسبة لمحدودية ميزانيتها.

ومن الجانب الآخر، فقد ذُكر أن المؤسسات تحت الدراسة، إلى جانب قيامها بتنفيذ المشروعات التي تدعم المجتمع ككل، فهى تطلع بمسئولياتها تجاه موظفيها بالداخل وتهتم بالرضا الوظيفي لهم. وينعكس ذلك في المعاملة العادلة بالنسبة للاستحقاقات المالية، وفرص التدريب والترقي، والشعور بالأمن الوظيفي، وتوفير بيئة العمل الصحية، وإقامة التجمعات الثقافية والأنشطة الرياضية في المناسبات المختلفة، بالإضافة إلى مساندة الإدارة للعاملين وأسرهم في حالات المرض والمناسبات الاجتماعية المختلفة.

أما فيما يختص بالمجالات التي تقوم المؤسسات المعنية بالتكفل بها ودعمها، فقد تنوَّعت وشملت قطاعات خدمية مختلفة، كالصحة والتعليم، والسلام المجتمعي، والطاقة، وتنمية مهارات وقدرات الشباب، ودعم مشروعات ريادة الأعمال للشباب بأحجامها المختلفة، والحد من الفقر وغيرها. وتستهدف هذه البرامج شرائح متباينة من المجتمع في المدن والقرى بالولايات المختلفة ويراعى فيها النوع والتنوع والأفراد ذوو الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الحالات الطارئة، كتفشي الأوبئة أو الكوارث الطبيعية التي تحل بالمجتمعات، كالفيضانات والمشاكل البيئية الأخرى. كما يعنى البعض منها (36%) بدعم البحث العلمي في مجالات مختلفة. ويتم تنفيذ هذه البرامج المجتمعية في معظم الحالات بتمويل كامل من المؤسسة أو بشراكات ذكية مع منظمات أجنبية، وجامعات أو مع جهات حكومية ذات الصلة بمجال المشروعات المراد تنفيذها، كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التنمية والشئون الاجتماعية، والتنسيق مع الاتحادات مثل اتحاد المزارعين، والاتحادات الشبابية، والمنظمات النسوية، وجمعية حماية البيئة، على سبيل المثال.

وبالنسبة لنماذج المشروعات والبرامج التي تُنفذها المؤسسات المعنيَّة، فقد ورد ذكر عدد كبير نسبياً منها، وفي مجالات متنوعة، كالتعليم، والصحة، والبيئة، ومياه الشرب، والطاقة، وتمكين الشباب والمرأة، وبناء السلام، والحد من الفقر، وغيرها. وتشمل تلك المشروعات إنشاء المدارس أو إعادة تعميرها وتوسعتها بإضافة فصول، وتشييد مبردات مياه من الطوب الحراري بالمدارس، وتوفير أثاثات للإجلاس بالمدارس، وتوفير المعينات التعليمية، ومشروع طباعة الكتب المدرسية بطريقة برايل للمكفوفين لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء داخليات للطلاب، وتقديم المنح لطلاب الجامعات من الشرائح الضعيفة في المجتمع، ومشروع الأرشفة الرقمية (Digital Archiving) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام وجامعة بيرقن بالنرويج للتوثيق لتاريخ السودان للتحويل من معلومات وصور إلى أرشفة رقمية لحفظها وتسهيل الوصول إليها، ومشروع ترشيد استخدام الطاقة باستخدام الغاز الحيوي (Biogas) عن طريق إعادة تدوير المخلَّفات، وذلك بالتعاون مع جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، ومشروع استخدام المواقد المحسَّنة لترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل القطع الجائر للأشجار،[25] ومشاريع السقيا لتوفير مياه نظيفة للشرب، وحفر الآبار وتركيب توصيلات المياه للقرى النائية بالتنسيق مع إدارات الصحة الولائية، ومشاريع محاربة الأوبئة كالملاريا والكوليرا ومؤخراً جائحة كورونا (كوفيد-19)، ومشروع تمكين الشباب وتشجيعهم على الاستثمار وريادة الأعمال (مشروعي)، وذلك لخريجي الجامعات بتخصصات مختلفة بالتعاون مع المجلس البريطاني وبعض البنوك، وبرنامج تدريب خريجي الدبلومات والمعاهد المهنية في الأعمال الفنية وتنمية المهارات لتوسيع فرص العمل وتوفير العيش الكريم لهم، ومشاريع بناء السلام ونشر ثقافة السلام المجتمعي بالتعاون مع الولايات وبعض المنظمات

(25) جرى تنفيذ هذا المشروع في قرى متعدِّدة في دارفور بالتنسيق مع منظمة تنمية المرأة، حيث تم توزيع خمسة ألف موقد ولا زال هنالك متابعة سنوية للمشروع.

العالمية، ومشاريع تقديم منتجات صديقة للبيئة، وبرامج تدريب المزارعين على وسائل الزراعة الحديثة، واستخدام التقانة والأسمدة بصورة آمنة، إلى جانب التثقيف الزراعي بمراكز تدريب مؤهلة، وتوفير خدمات إرشادية وفنية للمزارعين عن طريق الورش المتحركة (Mobile workshops)، ومشاريع إنشاء وحدات علاجية وإعادة تأهيل مرافق بالمستشفيات وتدريب الكوادر الصحية والفنية، هذا بالإضافة إلى تقديم المؤسسات للمساعدات المالية المباشرة أو النوعية أوالفنية وغيرها.

كما اتفق 91% من أفراد العينة على أن لديهم لوائح منظِّمة للعمل، وسياسات محدَّدة لاختيار وتنفيذ مشاريع المسئولية المجتمعية وتوجيهها لولايات السودان المختلفة حسبما يتفق مع مجال عملها، وفي حالة اختلاف المجال يتم التنسيق مع جهات مختلفة والدخول معها في شراكات ذكية للتنفيذ، وتقوم المؤسسة في معظم الأحيان بالتمويل ومتابعة التنفيذ والتقييم لما بعد اكتمال المشاريع، مع الحرص على الاستدامة. إلا أنهم أفادوا بأن المبادرة غالباً ما تأتي من المؤسسة نفسها أو بناءً على طلبات من جهات أخرى في الولايات.

يعتقد جميع أفراد العينة أن قيامهم بمسئولياتهم المجتمعية له مردود عالٍ وإيجابي بالنسبة لجميع شركاء العمل من عملاء وعاملين وأفراد يبحثون عن فرص بسوق العمل وغيرهم. كما عزَّزت الأنشطة التي يعملون على تنفيذها من سمعة مؤسساتهم ورفع معدل الثقة في خدماتهم ومنتجاتهم. كما أن وقعها على العاملين وإشراكهم في فعالياتها وأنشطتها أضاف إلى الرضا الوظيفي لهم، وأدى إلى شعورهم بالانتماء للمؤسسة، وبالتالي رفع من مستوى الكفاءة والالتزام بالعمل. كذلك أمَّن الجميع بأن العائد من تبنّي مسئولياتهم المجتمعية قد عكس صورة إيجابية عن مؤسساتهم، وأضاف إلى سمعتها وتحسين الصورة الذهنية لها، وهذا يتفق مع ذكره العديد من الكتاب والباحثين.

ذكر 71% من أفراد العينة أن هنالك بعض المعوقات التي تواجههم في تنفيذ برامجهم المجتمعية، خاصة في تعاملهم مع الجهات الحكومية ذات الصلة. ومن تلك المعوقات، ضعف الاتصالات الذي يؤدي إلى عدم التنسيق الجيِّد في معظم الأحوال، وكذلك التغيير ونقل العاملين إلى إدارات مختلفة، مما يربك العمل ويؤخره. كما أمَّن أفراد العينة على أن هنالك شحاً كبيراً في المعلومات التي يتطلبها العمل، وخاصة الإحصائيات المختلفة، الأمر الذي يتسبب في معظم الأحيان في ضعف التخطيط وصعوبة اتخاذ القرارات ذات الصلة، لصعوبة التقديرات الكمية المطلوبة. وهنالك أيضاً تباين في المعلومات المتوفرة، حيث تختلف المعلومة المتوفرة في المركز مع المعلومة الموجودة في الولاية أو في المحلية. وضرب أحد أفراد العينة مثلاً لذلك بالتخطيط لمشروع تقديم خدمات للمعاقين، كإنشاء مدارس أو مراكز لممارسة الأنشطة الرياضية؛ فمن الصعوبة توفير المعلومات الكاملة الخاصة بأعداد المعاقين وأماكن وجودهم، سواء بالمركز أو بالولايات وما إلى ذلك، مما لا يمكِّن من تحديد الحاجة الحقيقية لتقديم الخدمات بالكيفية المطلوبة لهذه الفئة. هذا، بينما أفاد البقية (29%) بأن هنالك معوقات محدودة من قبل بعض الأفراد، التي تتسبب في تأخير الإجراءات لإنجاز العمل في الزمن المحدَّد. بينما ثمَّنوا دور بعض الجهات في المساعدات التي تمدهم بها، والتعاون الجاد في إنجاز المهام المطلوبة، وذكروا كمثال لذلك، العاملين بالمجلس الأعلى للبيئة تحديداً.

أمَّن جميع أفراد العينة على أن للجهات الحكومية دوراً مهماً في تطبيق المسئولية المجتمعية، وحث وتشجيع كل ريادات الأعمال بمختلف أحجامها للقيام بها. ويعتقد البعض أن على الحكومه تقديم كل الدعم والمساعدات الممكنة والتسهيلات اللازمة من النواحى القانونية أو الإجرائية، وتوفير جميع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بتنفيذ المشروعات المختلفة للمؤسسات. كما قدم أفراد العينة عدة اقتراحات، منها أن تنشئ الحكومة جهازاً أو جسماً متخصِّصاً

لرعاية المسئولية المجتمعية لجميع المؤسسات، وللتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام، وخلق شراكات ذكية للتعاون في معالجة المشاكل أو نواحي القصور في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وللربط والتنسيق بين المركز والولايات. وكذلك أن تكون مهمته المواءمة بين مشاريع التنمية على المستوى القومي والبرامج التي تطرحها المؤسسات، وتحديد الأولويات للمساعدة في تحديد المشروعات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترقية المجتمع. كما يرى بعض أفراد العينة أن على الجهات ذات الاختصاص بالحكومة وضع القوانين والتشريعات المنظِّمة ذات الصلة، لتوحيد مظلة التشريعات لجميع المؤسسات لمراعاتها والتقيُّد بها، ولضمان عدم التضارب، وتسهيل المهام المختلفة، على أن تراعى فيها المرونة المطلوبة وربطها بقوانين الاستثمار وقوانين العمل وبعض بنوده، كتلك الخاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة على سبيل المثال. كذلك من المقترحات التي ذكرت، الاهتمام بخلق شراكات ذكية بين الوزارات والقطاع الخاص، والجامعات، والمنظمات الشبابية والنسوية المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات العالمية، وذلك لتفعيل دور المسئولية المجتمعية لتأتي بالثمار المرجوة لتعزيز ودفع التنمية المستدامة.

2.1.11. مشاركة العاملين بالمؤسسات في تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية

بلغ عدد الذين استجابوا من العاملين بالمؤسسات 38 فرداً من عدد 5 شركات ومصرفَيْن خضعوا للدراسة، منهم 32% من مصرف البلد، و21% من شركة دال، و16% من الشركة التجارية الوسطى، و10% من شركة مروج للمنتجات الغذائية، و8% من شركة حجار، و13% من شركة النيل للبترول، ولم يستجب أيٌّ من العاملين من بنك البركة (انظر الشكل 11. 1. 2. أ.).

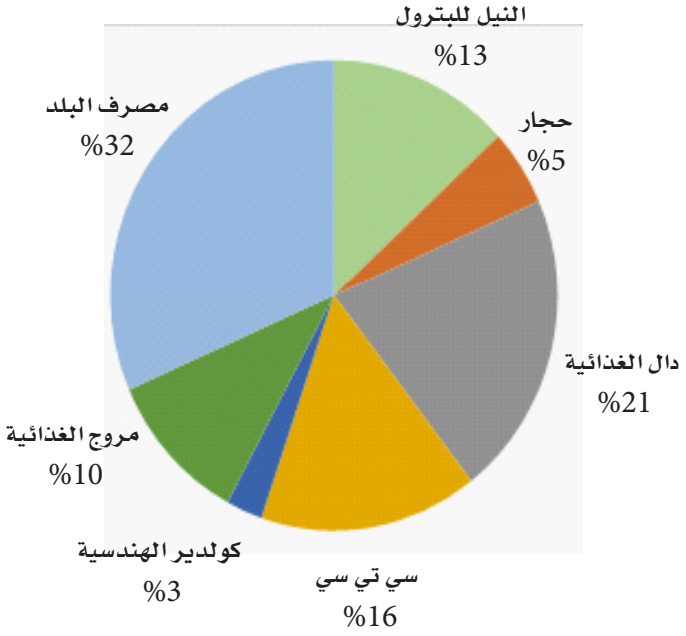

الشكل 11. 1. 2. أ. المؤسسات التي تضمنتها العينة

32% من أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين 25 –35 سنة، بينما 50% من العينة تراوحت أعمارهم بين 55–36 سنة، و18% في المدى العمري 56 سنة فما فوق. وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة (82%) من الفئة العمرية المنتجة أو التي لديها خبرة عملية طويلة نسبياً، وعلى دراية تامة برسالة المؤسسة التي تعمل بها وما تتطلبه المسئولية المجتمعية.

كذلك توصلت المعلومات إلى أن جميع المستجيبين يحملون درجات جامعية بنسب متفاوتة، إذ إن 5% منهم يحملون درجة الدكتوراه، و50% بدرجة الماجستير، و45% بدرجة البكلاريوس، مما يشير إلى درجة التأهيل العالي لأفراد العينة. وقد شملت العينة موظفين يحملون مسميات وظيفية مختلفة من جميع المستويات الإدارية بالمؤسسات.

أما فيما يتعلق بمفهوم المسئولية المجتمعية، اتفق جميع أفراد العينة (100%) على أنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك بمساهمتها في حل مشكلاته وتحسين رفاهيته، مما يؤكد أن جميعهم لديهم الفهم الصحيح لها.

كما أجمع المستجيبون على أن مساهمة المؤسسة في حل مشكلات المجتمع وتحمل مسئوليتها تجاهه تحسِّن من صورة المؤسسة وسمعتها لدى المتعاملين معها ولدى المجتمع بشكل عام (الشكل 11. 1. 2. ب). ويعكس إجماع المستجيبين على هذه الصورة الذهنية الإيجابية عن تحمُّل المؤسسة لمسئوليتها تجاه حل مشاكل المجتمع وترقيته، والرضا التام عن الأنشطة التي تُنفَّذ، وجاهزيتهم للمشاركة فيها، واعتزازهم بذلك وبالمؤسسة التي ينتمون إليها.

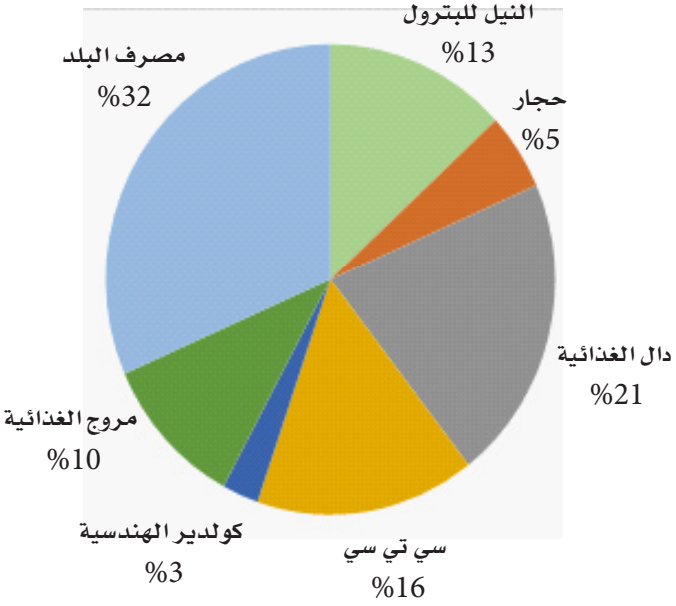

الشكل 11. 1. 2. ب. مساهمة المؤسسة حل مشكلات المجتمع تحسن من صورة المؤسسة وسمعتها لدى المتعاملين معها والمجتمع بشكل عام

أما فيما ذُكر من أن إبراز أهمية المسئولية المجتمعية للمؤسسة للعاملين والمكاسب المترتبة عن ذلك ينمِّي الإحساس بمسئوليتهم تجاه المؤسسة والالتزام بأنشطتها، فقد أيَّد ذلك 97% من أفراد العينة، بينما اعترض 3% من المستجيبين (الشكل 11. 1. 2. ج.). ويشير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة مقتنعون بأن عكس نجاح المؤسسة في تحقيق مكاسب لها لتحمُّلها لمسئوليتها تجاه المجتمع يؤدي إلى التزامهم نحوها. أما بالنسبة للمعترضين، فقد يكون ذلك مردُّه عدم وجود عوامل أخرى تشكِّل أهمية أكبر ومرضية بالنسبة لهذه الفئة، إلا أنها نسبة ضئيلة ولا تؤثر على نتيجة التحليل.

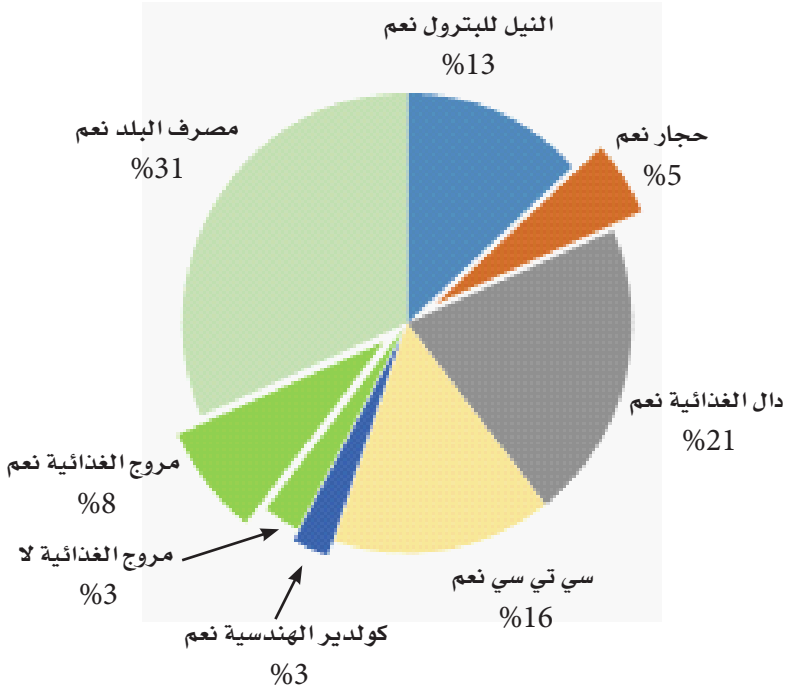

الشكل 11. 1. 2. ج. إبراز أهمية المسئولية المجتمعية للمؤسسة للعاملين والمكاسب المترتبة عن ذلك ينمي الإحساس بمسئوليتهم تجاه المؤسسة والالتزام بأنشطتها

أما فيما يختص باهتمام المؤسسة بتطبيق المسئولية المجتمعية، وما إذا كان يؤدي إلى تحسين أداء العاملين ونوعية العمل، فقد أيَّد 91% من المستجيبين ذلك، ومعظمهم (بنسبة 70%) من جامعات لها أنشطة مكثفة في هذا المجال، وبالتالي فقد يبدو الربط بينها والتجويد في مستوى الأداء ونوعيته واضح لهم وهم يشكلون جزءاً من العاملين في هذه الجامعات. إلا أن نسبة بسيطة من أفراد العينة (3%) لم يؤيدوا ذلك، و6% ذكروا أنهم لا يعلمون؛ ربما لعدم تمكنهم من إيجاد علاقة بين أداء العاملين وتحمُّل الجامعات لمسئوليتها (الشكل 11. 1. 2. د.).

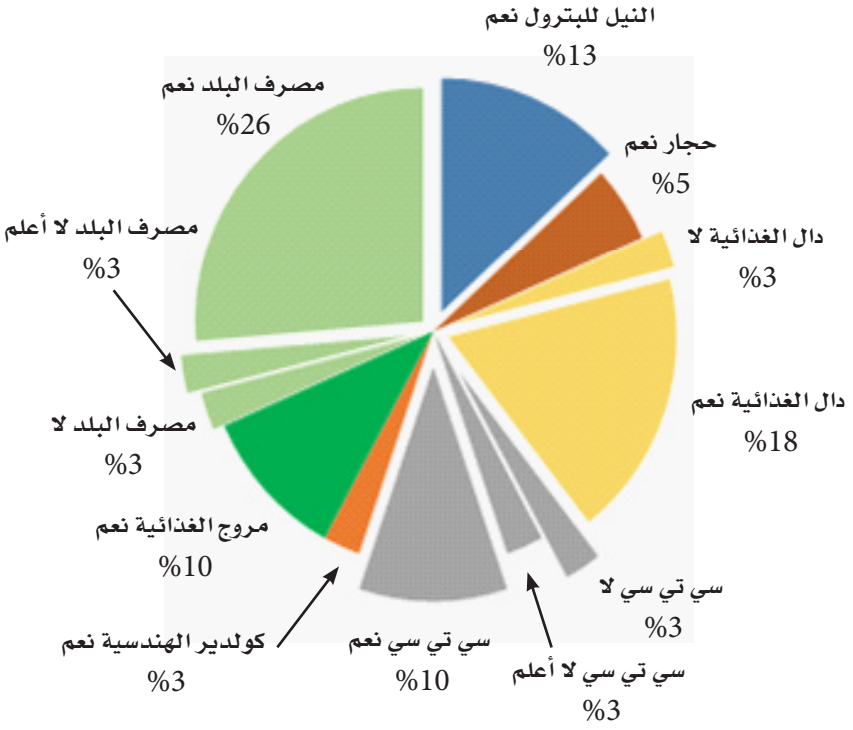

الشكل 11. 1. 2. د. اهتمام المؤسسة بتطبيق المسئولية المجتمعية يؤدى إلى تحسين أداء العاملين ونوعية العمل

وفي الاستفسار عما إذا كان للحكومة دور مهم في نشر ثقافة المسئولية المجتمعية وتحفيز المؤسسات لتبنّيها وتوجيهها نحو السياسات العامة للتنمية، أفاد 86% من المستجيبين بأهمية دور الحكومة في تعزيز ذلك؛ ومع أنها نسبة عالية نسبياً، إلا أنها تشير إلى أن هذا الرأي قد بُني على أساس الخبرة في تنفيذ البرامج تنمية المجتمع، التي بها جوانب متعدِّدة تحتاج التعامل مع الأجهزة الحكومية المختلفة: مثل النواحي القانونية، والحاجة إلى توفير معلومات وإحصائيات أساسية، وغير ذلك. هذا، بينما 3% يرون أنه ليس للحكومة أيُّ دور، و11% أجابوا بأنهم لا يعلمون، وقد يكون ذلك أيضاً لقلة الخبرة وطبيعة العمل في المشاريع المجتمعية بصفة عامة (انظر الشكل 2.1.11. هـ).

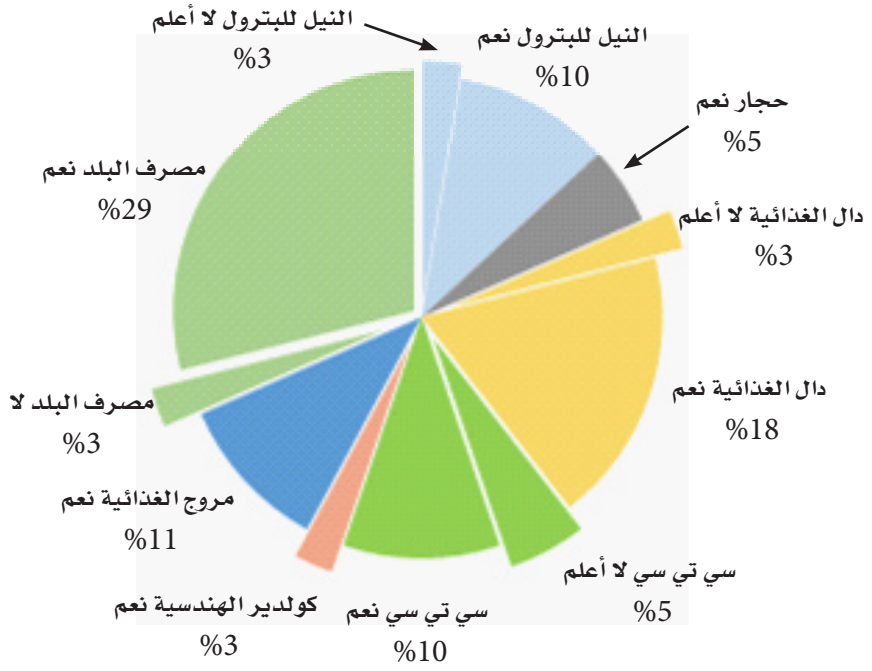

الشكل 2.1.11. هـ. للحكومة دور مهم فى نشر ثقافة المسئولية المجتمعية وتحفيز المؤسسات لتبنيها وتوجيهها نحو السياسات العامة للتنمية

3.1.11. تطبيق المسئولية المجتمعية في المؤسسة التي يعمل بها أفراد العينة

بالنسبة للتساؤل حول ما إذا كانت المؤسسات التي يعمل فيها المستجيبون تطبق برامج خاصة بالمسئولية المجتمعية نحو عملائها والمجتمع، أفاد جميع أفراد العينة (100%) بالإيجاب، مما يشير إلى وعي المؤسسات بالدور الكبير الملقى على عاتقها لتنمية المجتمع والنهوض به، وإدراكها لعظم مسئوليتها تجاه عملائها (الشكل11. 1. 3. أ.).

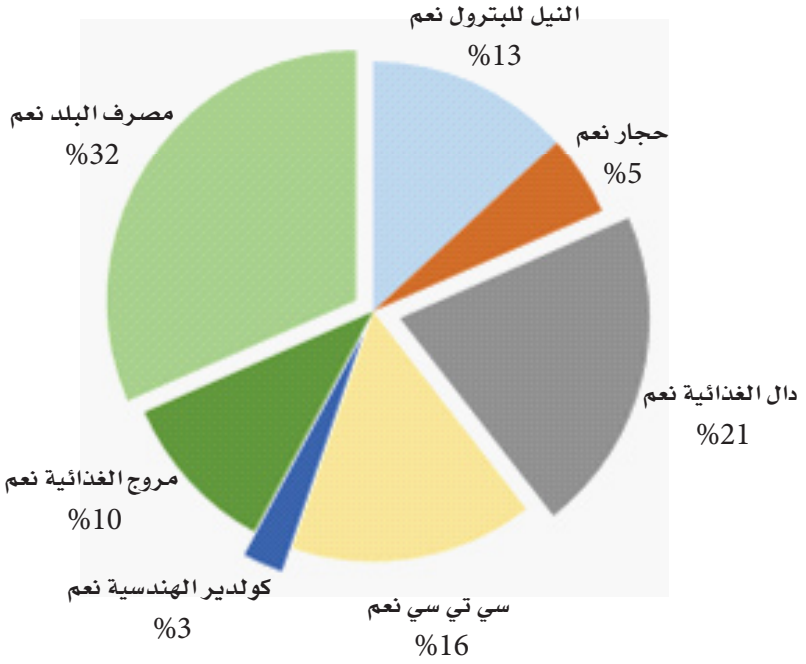

الشكل 3.1.11.أ. توجه المؤسسة التي أعمل بها برامج خاصة بالمسئولية المجتمعية نحو عملائها والمجتمع ككل

وذكر 84% من أفراد العينة أن رسالة المؤسسات التي يعملون بها تحتوي على نص يوضح تطبيقها لمسئوليتها المجتمعية، كما أنها تظهر من ضمن أهدافها، مما يؤكد ذلك ويتطابق مع إفادة مديري الأقسام والمؤسسات الذين تمت مقابلتهم. بينما ذكر3% أنها غير مضمَّنة في رسالة المؤسسة، و8% لا يعلمون ما إذا كانت مضمَّنة في الرسالة أم لا، مما يشير إلى عدم إلمام أفراد العينة بالمعلومة، وبالتالي عدم مشاركتهم في أنشطتها (الشكل 11. 1. 3. ب.).

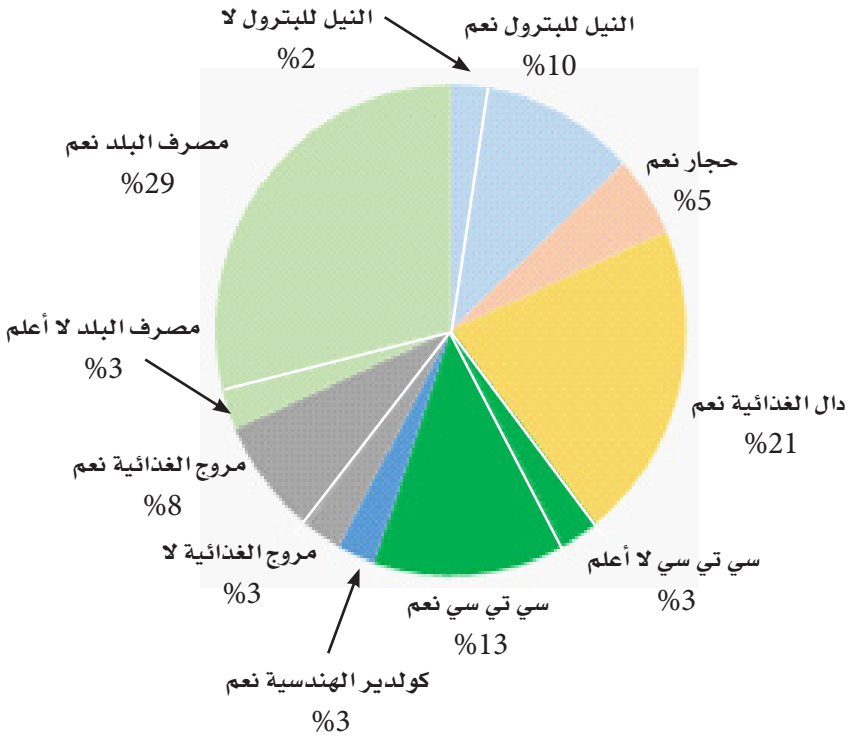

الشكل 11. 1. 3. ب. تحتوي رسالة المؤسسة التي أعمل بها على نص مسئوليتها المجتمعيه كما أنها تظهر من ضمن أهدافها

وفيما يخص السؤال عما إذا كان بالمؤسسات التي يعمل بها أفراد العينة إدارة أو قسم خاص بتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية، كما يتضح في (11. 1. 3. ج.)، فقد ذكر 89% منهم بأن لديهم قسماً خاصاً بإدارة برامج المسئولية المجتمعية، وهو ما أكده المسئولون الذين تمت مقابلتهم. إلا أن 3% من أفراد العينة نفوا وجود قسم متخصِّص لذلك، وهذا أيضاً يتماشى مع الحديث الذي أدلى به مدير مصرف البلد عند مقابلته، موضحاً أن للمصرف لجنة عليا تقوم بمهام إدارة المشاريع المعنيَّة.

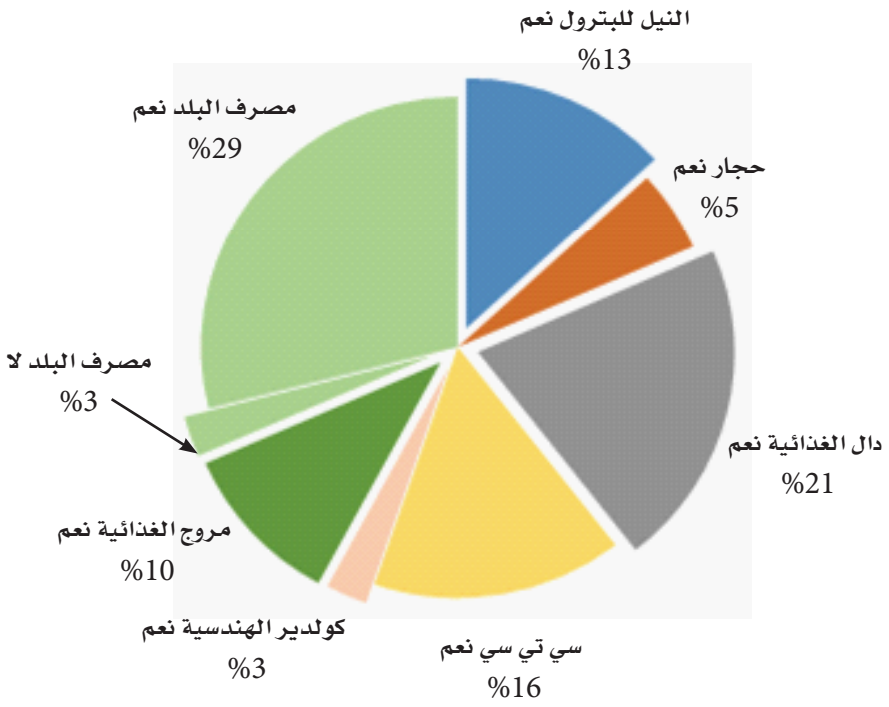

الشكل 11. 1. 3. ج. بالمؤسسة التى أعمل بها إدارة / قسم خاص بتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية

أما فيما يتعلق باهتمام المؤسسات التي يعمل بها المستجيبون بطرح برامج المسئولية المجتمعية التي تتبناها، على العاملين بقصد التنوير والمشاركة فيها، فقد ذكر 76% من المستجيبين أنها تُطرح عليهم وأنهم يعلمون بها، في حين أن 19% نفوا ذلك، و5% ذكروا أنهم لا يعلمون عنها شيئاً. ويشير ذلك إلى أن الإدارات التي تتبنَّى تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية لا تفرد مساحة كافية للعاملين لإشراكهم وأخذ رأيهم في طبيعة هذه الأنشطة أو المساهمة في التخطيط لها وما إلى ذلك. هذا بالرغم من أن نسبة مرتفعة منهم يتفهمون طبيعتها ومن الممكن أن تكون مشاركتهم والإدلاء بآرائهم يشكل إضافة حقيقية ويأتي بأفكار إبداعية. كما أن مشاركة العاملين في مثل هذه البرامج له مردود عالٍ على أدائهم وينمّي شعورهم بالانتماء للمؤسسة، كما ورد في الأدبيات.

بالاستفسار عما إذا كانت البرامج التي نفذتها المؤسسات التي يعمل بها المستجيبون قد أحدثت أثراً واضحاً في تنمية وتطوير المجالات التي شملتها، أجاب 78% من أفراد العينة بالإيجاب، بينما ذكر 19% منهم بأنهم لا يعلمون، و3% أفادوا بأنها لم تحدث أثراً واضحاً. بالرغم من أن 78% أيَّدوا حدوث أثر إيجابي لمشاريع تنمية المجتمع التي طبقت، وهي تعتبر نسبة عالية نسبياً، إلا أن تعليق بقية أفراد العينه بأنهم لا يعلمون أو أنها لم تحدث أثراً، يشير أيضاً إلى ضعف مشاركة العاملين في تطبيق هذه البرامج بعدم إتاحة الفرص لهم للمشاركة أو أن قنوات الاتصال الداخلية بين إدارة هذه البرامج والعاملين غير فعالة لإطلاعهم بنتائج هذه البرامج وما أحدثته من أثر أو تغيير (الشكل 11. 1. 3. د.).

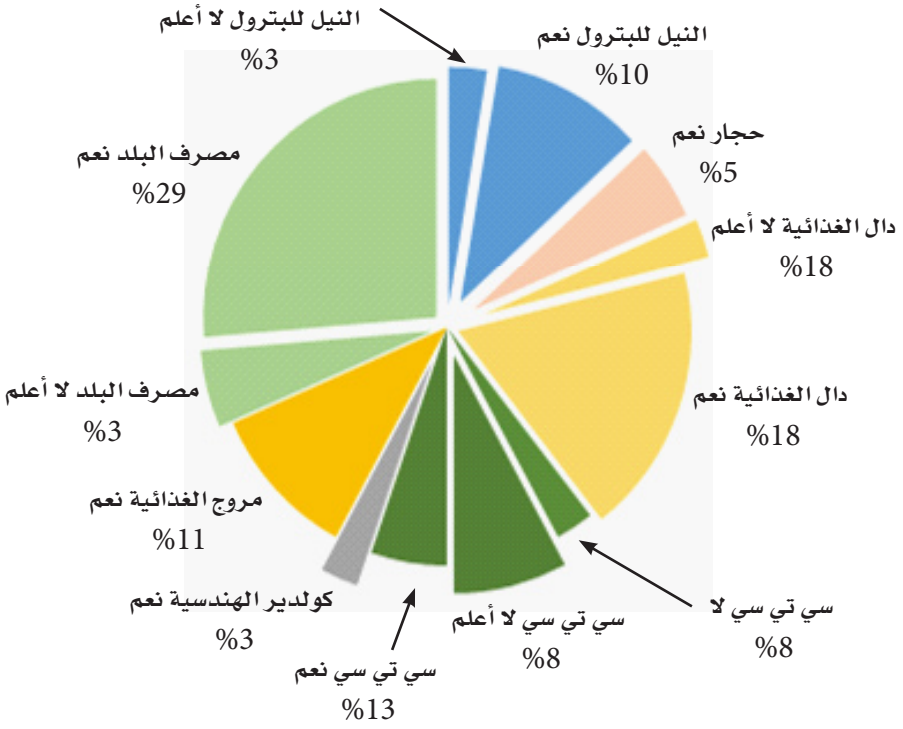

الشكل 11. 1. 3. د. أحدثت برامج المسئولية المجتمعية التي نفذتها المؤسسة التي أعمل بها أثراً واضحاً فى تنمية و تطوير المجالات التى شملتها

11. 2. تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالجامعات

أجريت المقابلة مع 4 أفراد يمثلون أربع جامعات، ويحتلون مناصب إدارية تنفيذية عليا كالآتى.

- عميدة كلية تنمية المجتمع – جامعة الفاشر
- عميد كلية تنمية المجتمع – جامعة الإمام المهدي
- مدير جامعة القضارف

– مديرة المعهد الإقليمي للنوع والتنوع والسلام وحقوق الإنسان – جامعة الأحفاد للبنات

11. 2. 1. كيفية تطبيق وإدارة المسئولية المجتمعية في الجامعات

ذكر أفراد العينة أن كلاً من الجامعات التي أخضعت للدراسة لها رسالة منصوص فيها "خدمة المجتمع" كضلع أساسي للجامعات، إلى جانب التعليم والبحث العلمي، وخاصة في الجامعات التي لديها كليات تعنى بهذه الخدمة. هذا، عدا نسبة بسيطة من الجامعات (3%) التي تحمل رسالتها نصاً واضحاً "للمسئولية المجتمعية" منذ سنين عديدة سابقة، وتعكس مسئوليتها تجاه المجتمع السوداني بصفة عامة، خاصة في الولايات والأرياف. وقد تبيَّن أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أصدرت توجيهات إلى جميع الجامعات في السودان منذ عام 2018، بأن كلية تنمية المجتمع بكل الجامعات عليها تحمُّل مسئولية تنمية المجتمع الذي توجد به، وبالتالي خدمة الولاية؛ لذا فالجامعة ليست بحاجة لإنشاء وحدة متخصِّصة تعنى بمسئوليتها المجتمعية.

كما أن كليات تنمية المجتمع بصفة عامة لديها أهداف محدَّدة مشتركة، وتتبنَّى برامج تنموية ثابتة ومتعدِّدة تتعلق بالصحة وتنمية المرأة وتمكينها، والاهتمام بصحة الأمومة والغذاء والتغذية، ومحاربة العادات الضارة، وإرساء قواعد السلام ونشر ثقافته، والاهتمام بصحة البيئة، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة. وبالتالي فإن لهذه الكليات مناهج متخصِّصة ومصمَّمة لتساعد في خدمة المجتمع. كما أن بهذه الجامعات مراكز بحثية تدعم الكليات في تنفيذ مهامها، مثل مراكز دراسات السلام، ودراسات المرأة وغيرها. من الجانب الآخر، فإن جامعة الأحفاد تتبنَّى البرامج نفسها كرصيفاتها، وتستهدف تنمية المجتمع من خلال تدريس مقررات إجبارية تعتبر متطلبات الجامعة، وهي خاصة بالإرشاد الريفي، والدراسات النسوية، ودراسات النوع، ولها أنشطة مصاحبة تتضمن رحلات إلى المناطق الريفية والقرى الطرفية يقوم

بالإشراف عليها أساتذة من هيئة التدريس، ومشاركة جميع العاملين غير الأكاديميين. كما أن بالجامعة جمعيات طوعية تساند الجامعة في تحقيق رسالتها من خلال أنشطتها التدريبية والتوعوية لتمكين المرأة وتنمية المجتمع، مثل "جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية"، و"جمعية أصدقاء المجتمع" (Community Animation and Friendly Association)، و"جمعية أسرتنا للمعاقين".

كذلك فإن الجامعة، من ضمن مسئوليتها المجتمعية، تهتم بإرسال رسائل توعوية إلى المجتمع من خلال أنشطة تقام سنوياً وتشارك فيها الطالبات وجميع العاملين بالجامعة، كالاحتفال بيوم المرأة العالمي، بإقامة فعاليات أسبوع المرأة، ويوم الغذاء العالمي، واليوم العالمي لمحاربة الإيدز، وسرطان الثدي، ومناهضة العنف ضد المرأة وغيرها. وتتضمن الأنشطة التي تقدم، ندوات ومناظرات باللغة الإنجليزية والعربية، ومسرحيات وكورالات، وغيرها. وكلها تصمَّم بالتركيز على موضوع مجتمعي محدَّد (Theme) لتوعية أفراد المجتمع وطرح الحلول للمشكلات.

كذلك في محاولة لتشجيع الجامعات وحثها في المضي قدماً بتحمُّل مسئولياتها الاجتماعية، فقد طرحت جامعة الأحفاد مسابقة للتعرُّف على المبادرات المبتكرة للعاملين بالجامعات، ومشروعات الجامعة، ومساهمات الطلاب في مجال المشاركة المجتمعية والتنمية واستدامتها، مضمَّنة في البحث العلمي والأنشطة الأكاديمية، والبرامج الموجَّهة نحو المجتمع خارج المنهج الدراسي. وتمنح الجامعة جائزة مالية سنوية للمشروعات الثلاثة المتميِّزة استناداً على قرار لجنة تحكيم تفصل في المشاريع المتنافسة ويختار الفائز منها.

وكنماذج للبرامج التي تقوم بها الكليات المعنيَّة، ذكر مدير جامعة القضارف أنه إلى جانب البرامج التنموية المذكورة، فإن الكلية تعنى بالتدريب المهني في مجال الزراعة من خلال برامج نقل التقانة، وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين من خلال برامج لتعليم النطق ولغة الإشارة واستخدام العصا للمكفوفين، وكذلك توفير المكان لهم باستضافتهم لعقد اجتماعاتهم وممارسة أنشطتهم. وتستجلب الكلية اختصاصيين من خارج الجامعة للمساعدة في هذه الدورات، كما يساعد أساتذة من كليات داخل الجامعة، مثل كلية علم النفس وكلية الطب، في دعم هذه الدورات. كما أفاد بأن الكلية كان لها دور كبير في توعية المجتمع بالوقاية من المرض وتوجيه الإرشادات الصحية لمجابهة جائحة كورونا (Covid-19)، حيث قامت بإنشاء معمل بمساعدة هيئة الصحة العالمية ومعمل استاك، الذي قدم العديد من الخدمات الصحية. كما أن الكلية تستفيد بصورة كبيرة من المراكز البحثية بالجامعة، منها مركز الاستشعار عن بعد، الذي يساعد في توفير المعلومات الحيَّة عن توبوغرافيا المنطقة ومجاري المياه والخيران وتوزيعها، خاصة في فصل الخريف، ويستهدف الضباط الإداريين ومجتمع المزارعين بالمنطقة ومدهم بالمعلومات المطلوبة. هذا بالإضافة إلى مركز دراسات السلام، ومركز تنمية المرأة، اللذين يدعمان الكلية بالكادر البشري للقيام بالدورات التدريبية والتوعوية المختلفة. كما ذُكِر أيضاً أن الكلية قد استضافت جمعيات حوار الشرق لعقد اجتماعاتهم، ودعمهم بكوادر من مركز الهجرة ودراسات السلام بالجامعة، للمساهمة في حل المشاكل الحدودية.

وذكر أفراد العينة أنه نسبة لشح الموارد المالية وعدم وجود التمويل اللازم، مع محدودية الميزانيات التي تغطيها وزارة التعليم العالي لتنفيذ برامجها التي تقوم بها، الذي يعتبر من المعوقات الأساسية، تدخل هذه الكليات في شراكات مع بعض المنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني لدعمها في تنفيذ برامجها التنموية. ولكن بالرغم من أن معظم هذه الكليات يعاني من

ضعف الإمكانات، إلا أنه قد تبيَّن من حديث مدير جامعة القضارف أن الوزارة تقوم بعمل اجتماعات دورية لتحالف جميع كليات تنمية المجتمع بالجامعات (Consortium) للتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في المجالات المختلفة، وأن هنالك منسقاً يقوم بدعوة العمداء، وأحيانا مديري المراكز، لحضور هذه الاجتماعات.

وبالنسبة لتأثير هذه البرامج والأنشطة المجتمعية على العاملين بالجامعات، فقد أمَّن جميع أفراد العينة على استفادة العاملين منها، والشعور الإيجابي والرضا عن الأعمال المجتمعية التي يسهمون فيها، مما يشعرهم بالانتماء والاعتزاز بدورهم، ويحثهم على بذل المزيد من الجهد والإبداع في خدمة المجتمع.

وطرح أفراد العينة عدة مقترحات لتساعدهم في الحد من المشكلات التي تواجههم، وليتمكنوا من المساهمة بصورة فعالة في تنمية المجتمع، منها: تفعيل دور الوزارات وديوان الزكاة والحكومات الولائية لدعم المشاريع ذات الصلة، وذلك بتوفير الموارد المطلوبة، كمدخلات الإنتاج، والتمويل اللازم وغيرها من الاحتياجات، والتزام ريادات الأعمال والمصارف بالقيام بدعم ومساندة برامج تنمية المجتمع والأنشطة المختلفة التي تطلع بها الجامعات في مجال الزراعة والطاقة والأبحاث، وما إلى ذلك، وتفعيل دور وزارة التنمية والشئون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والحكومات الولائية بتوحيد وتنسيق الجهود وخلق شراكات ذكية مع شركات القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنمية المجتمع في المجالات التي تلائم هذه المؤسسات ومجالات عملها، وأن توجِّه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إدارات كليات تنمية المجتمع لعدم حصر مجهوداتها فقط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل للاهتمام بنشر ثقافة السلام المجتمعي والحث على التعايش السلمي.

2.2.11. مشاركة العاملين بالجامعات في تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية

بلغ عدد الذين استجابوا 34 فرداً من عدد 4 جامعات أخضعت للدراسة، منهم 38% من جامعة الفاشر، و38% من جامعة الأحفاد للبنات، و13% من جامعة القضارف، و11% من جامعة الإمام المهدي. 51% منهم تراوحت أعمارهم بين 26–45 سنة، تليها 41% من العينة تراوحت أعمارهم بين 55–46، بينما 8% منهم في المدى العمري 56–66. وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة من الفئة العمرية المنتجة أو الناضجة، ولديها دراية كاملة برسالة الجامعة ودورها في تحقيق تنمية المجتمع.

كذلك أشارت المعلومات إلى أن المستجيبين من الجامعات الأربعة مؤهَّلون علمياً ويحملون درجات جامعية بنسب متفاوتة، إذ إن 54% منهم يحملون درجة الدكتوراه، و35% بدرجة ماجستير، و11% بدرجة البكلاريوس، وهي مؤهلات متوقعة لعاملين بالجامعة حتى بوجود كادر غير أكاديمي. أما بالنسبة للوظائف التي يشغلها أفراد العينة فقد شملت مسمياتهم الوظيفية: عمداء كليات ومديري أقسام أكاديمية (15%)، أساتذة في هيئة التدريس بمختلف الدرجات والوظائف العلمية بالجامعات التي أخضعت للدراسة (64%)، موظفين في أقسام إدارية مختلفة بنفس الجامعات (21%).

فيما يتعلق بمفهوم المسئولية المجتمعية، أفاد 97% من أفراد العينة بأنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك بمساهمتها في حل مشكلاته وتحسين رفاهيته، وهو التعريف العام لها، مما يؤكد أن الأغلبية لديهم الفهم الصحيح لها. بينما 3% ذكروا أنهم لا يعلمون.

إلا أن جميع المستجيبين (100%) اتفقوا على أن مساهمة المؤسسة في حل مشكلات المجتمع وتحمُّل مسئوليتها تجاهه تحسِّن من صورة المؤسسة وسمعتها لدى المتعاملين معها، ولدى المجتمع بشكل عام. ويعكس إجماع المستجيبين على

هذه الصورة الذهنية الإيجابية عن تحمُّل الجامعة لمسئوليتها تجاه حل مشاكل المجتمع وترقيته، الرضا التام عن الأنشطة التي تُنفَّذ، وجاهزيتهم للمشاركة فيها، واعتزازهم بذلك وبالجامعة التي ينتمون إليها (الشكل 11. 2. 2.أ).

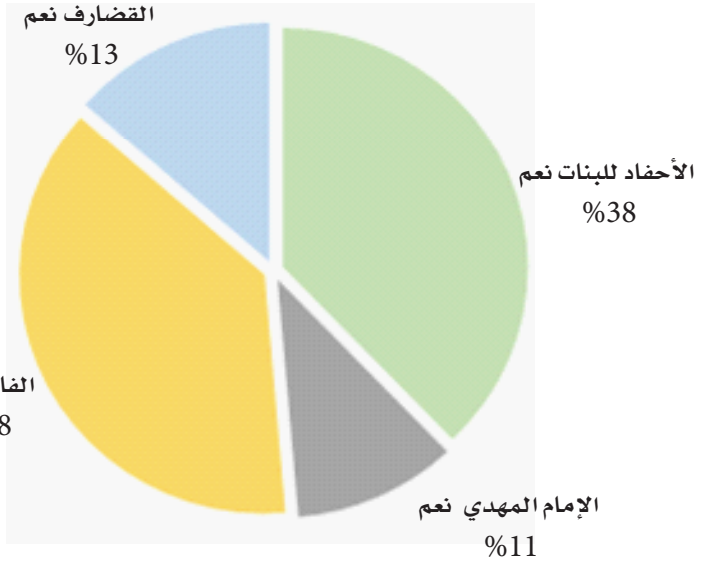

الشكل 11. 2. 2. أ. مساهمة المؤسسة في حل مشاكل المجتمع
وتحمل مسئوليتها تجاهه تحسن من صورة المؤسسة وسمعتها

أما فيما ذُكر من أن إبراز أهمية المسئولية المجتمعية للمؤسسة وعكسها للعاملين، والمكاسب المترتبة على ذلك ينمِّي الإحساس بمسئوليتهم تجاه المؤسسة والالتزام بأنشطتها، فقد أيَّد ذلك 92% من أفراد العينة، بينما اعترض عليه 7% من المستجيبين (الشكل 11. 2. 2.ب.) بالرغم من أن 8% من المستجيبين لا يربطون بين نجاح الجامعة في تحقيق مكاسب مترتبة على تحمُّلها لمسئوليتها تجاه المجتمع كتحسين سمعتها على سبيل المثال، مما يروج

لها في السوق أو يكسبها ميزة تنافسية وبين التزامهم نحو الجامعة، إلا أنها نسبة بسيطة. وقد يكون مردُّ ذلك إلى عدم وجود عوامل أخرى تشكِّل أهمية أكبر ومرضية بالنسبة لهذه الفئة. بينما الأغلبية يؤكدون بأن العائد على الجامعة نتيجة لقيامها بمسئوليتها يشكِّل نوعاً من الدافعية لهم، مما يؤدي إلى التزامهم نحوها.

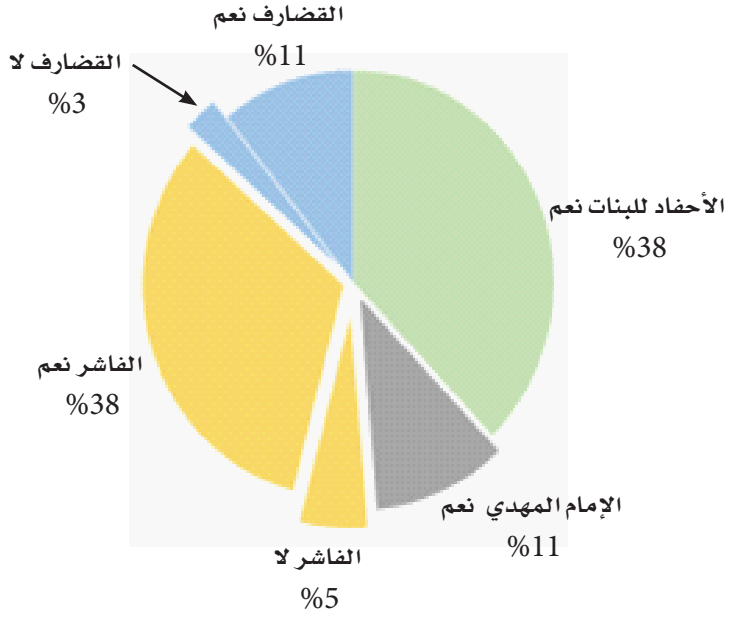

الشكل 11. 2. 2.ب. إبراز أهمية المسئولية المجتمعية للمؤسسة لدى العاملين والمكاسب المترتبة عن ذلك ينمي الإحساس بمسئوليتهم تجاه المؤسسة والالتزام بأنشطتها

أما فيما يختص باهتمام المؤسسة بتطبيق المسئولية المجتمعية، وما إذا كان يؤدي إلى تحسين أداء العاملين ونوعية العمل، فقد أيَّد 91% من المستجيبين ذلك، ومعظمهم (70%) من جامعات لها أنشطة مكثفة في هذا المجال، وبالتالي فقد يبدو الربط بينها والتجويد في مستوى الأداء ونوعيته واضحة لهم وهم يشكِّلون جزءاً من العاملين في هذه الجامعات. إلا أن نسبة بسيطة

من أفراد العينة (3%) لم يؤيدوا ذلك، و6% ذكروا أنهم لا يعلمون؛ ربما لعدم تمكنهم من إيجاد علاقة بين أداء العاملين وبين تحمُّل الجامعات لمسئوليتها (الشكل 11. 2. 2.ج).

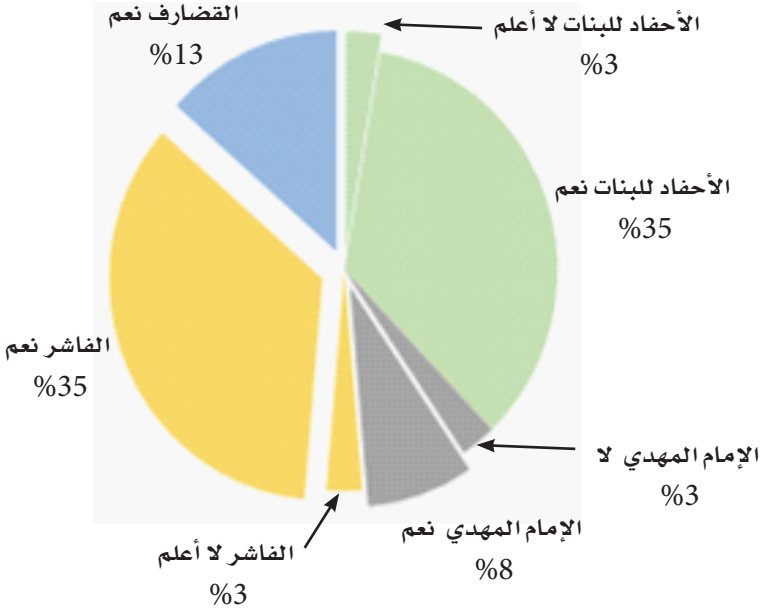

الشكل 11. 2. 2.ج . إهتمام المؤسسة بتطبيق المسئولية المجتمعية يؤدي إلى تحسين أداء العاملين ونوعية العمل

وفي الاستفسار عما إذا كان للحكومة دور مهمٌ في نشر ثقافة المسئولية المجتمعية وتحفيز الجامعات لتبنِّيها وتوجيهها نحو السياسات العامة للتنمية، أفاد 97% من المستجيبين بأهمية دور الحكومة في تعزيز ذلك، بينما 3% يرون أنه ليس للحكومة أيُّ دور. وبما أن هذه النسبة ضعيفة، فهي لا تنفي أهمية دور الحكومة الذي عليها القيام به، كما أقر به غالبية أفراد العينة.

3.2.11. تطبيق المسئولية المجتمعية في المؤسسة التي يعمل بها أفراد العينة

وبالنسبة للسؤال حول ما إذا كانت الجامعات التي يعمل فيها المستجيبون تطبق برامج خاصة بالمسئولية المجتمعية نحو عملائها والمجتمع، أفاد 76% من أفراد العينة بالإيجاب، بينما نفى 21% ذلك، وأفاد 3% بعدم علمهم. وهذا يشير إلى أنه لا تزال هنالك نسبة، وإن كانت ضئيلة، لم تشارك في الأنشطة التي تقوم بها الجامعات أو لا تعلم بها، إذ إن هذه الاستجابات تتضارب مع المعلومات التي أوردها المسئولون الذين تمت مقابلتهم عن تبنّي جامعاتهم مشاريع لتنمية المجتمع.

أفاد 90% من أفراد العينة بأن رسالة الجامعات التي يعملون بها تحتوي على نص يوضح تطبيقها لمسئوليتها المجتمعية، كما أنها تظهر من ضمن أهدافها، مما يؤكد ذلك ويتطابق مع ما أدلى به المسئولون في تلك الجامعات، الذين تمت مقابلتهم. بينما ذكر 10% بأنهم لا يعلمون، مما قد يشير أيضاً إلى عدم إلمامهم بالمعلومة، وعدم مشاركتهم في أنشطة تلك الجامعات.

وفيما يخص السؤال عما إذا كان بالجامعات التي يعمل بها أفراد العينة إدارة أو قسم خاص بتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية، تضاربت الإجابات عن هذا السؤال، إذ تبيَّن للباحث أن جميع الجامعات ليس بها قسم خاص لهذا الغرض، وأن هنالك توجيهاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن تتحمل كليات تنمية المجتمع بالجامعات تلك المسئولية. وهذا ينطبق على ثلاث من الجامعات التي خضعت للدراسة، في حين أن الجامعة الرابعة (جامعة الأحفاد للبنات) ليس لديها إدارة متخصِّصة في هذا الشأن، إذ تتحمل الجامعة بجميع كلياتها مسئولية تنمية المجتمع، وهي بمثابة الفلسفة التي قامت عليها الجامعة، وبالتالي يتضمَّن منهجها مقررات مُعتمدة كمتطلبات الجامعة، تدَّرس لجميع الطالبات، وتوجَّه جميع أنشطتها نحو ذلك بمشاركة الطالبات وجميع العاملين بها.

أما فيما يتعلق باهتمام الجامعات التي يعمل بها المستجيبون، وما إذا كانت تقوم بطرح برامج المسئولية المجتمعية التي تتبناها على العاملين بقصد التنوير والمشاركة فيها، فقد ذكر 54% من المستجيبين بأنها تُطرح لهم ويعلمون بها، بينما 30% نفوا ذلك، و22% لا يعلمون عنها. وهذا يشير إلى أن الإدارات التي تتبنَّى إدارة أنشطة المسئولية المجتمعية لا تفرد مساحة كافية للعاملين لإشراكهم وأخذ رأيهم في طبيعة هذه الأنشطة أو المساهمة في التخطيط لها وما إلى ذلك، بالرغم من أن نسبة عالية منهم يتفهمون طبيعتها وأهميتها بالنسبة للمجتمع والجامعة على حدٍ سواء، كما وضح من إفاداتهم المختلفة (الشكل 11.3.2.أ).

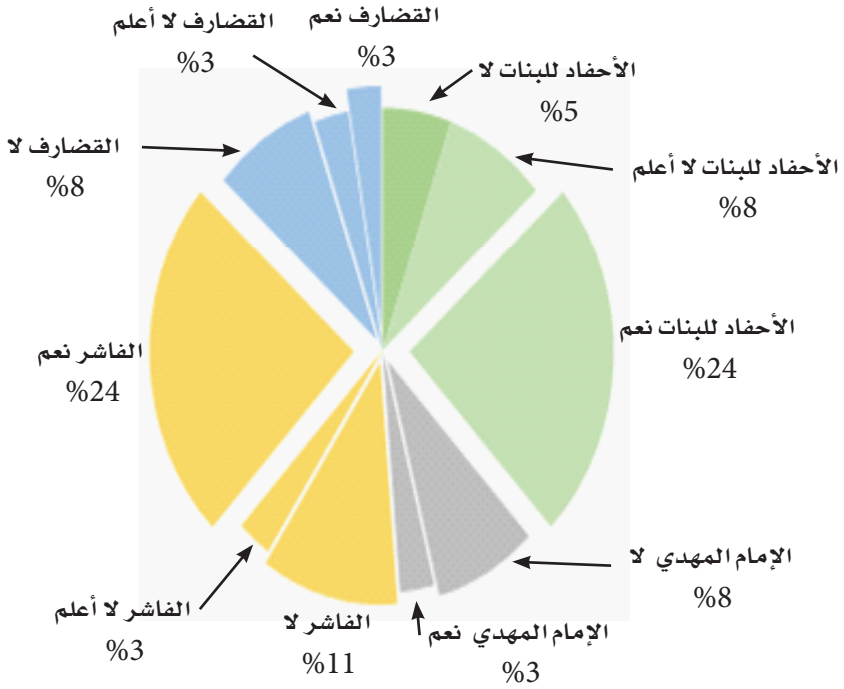

الشكل 11.3.2.أ. تهتم المؤسسة التى أعمل بها بطرح برامج المسئولية المجتمعية التي تتبناها ، على العاملين بقصد التنوير والمشاركة فيها

بالاستفسار عما إذا كانت البرامج التي نفذتها الجامعات التي يعمل بها المستجيبون قد أحدثت أثراً واضحاً في تنمية وتطوير المجالات التي شملتها، أجاب 73% من أفراد العينة بالإيجاب، بينما ذكر16% منهم أنهم لا يعلمون، و11% أفادوا بأنها لم تحدث أثراً واضحاً. وبالرغم من أن 73% أيَّدوا حدوث أثر إيجابي لمشاريع تنمية المجتمع التي طُبقت، التي تعتبر عالية نسبياً، إلا أن تعليق البقية بأنهم لا يعلمون أو أنها لم تحدث أثراً يشير أيضاً إلى ضعف مشاركة العاملين نسبياً في تطبيق هذه البرامج بعدم إتاحة الفرص لهم بالمشاركة أو أن قنوات الاتصال الداخلية بين إدارة هذه البرامج والعاملين غير فعالة لإطلاعهم بنتائج هذه البرامج وما أحدثته من أثر أو تغيير (الشكل. 3.2.11.ب).

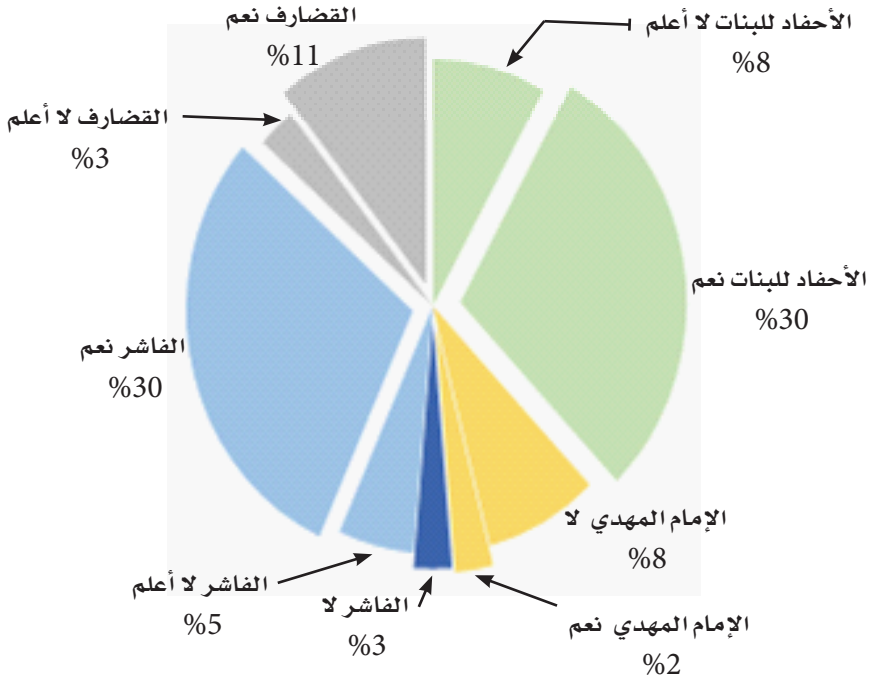

الشكل 3.2.11.ب أحدثت برامج المسئولية المجتمعية التي نفذتها المؤسسة التي أعمل بها أثراً واضحاً في تنمية وتطوير المجالات التي شملتها

12. ما توصلت إليه الدراسة

استناداً على تحليل المعلومات توصلت الدراسة إلى الآتي:

- إن تحمُّل مؤسسات الأعمال بالسودان لمسئولياتها تجاه المجتمع بمختلف مكوناته وشرائحه وتنوعه ليس جديداً، وكان يتم بدافع من الجوانب الأخلاقية أو الدينية أو القيم التي جبل عليها المجتمع السوداني أو بإدراكها لواجبها ومسئوليتها تجاه المجتمع الذي يشكِّل لها الأساس الذي ترتكز وتقوم عليه.
- مع مرور الزمن وتطور أنشطتها وتنوعها وتزايد الخدمات والمشروعات التي تقدمها، اهتمت المؤسسات بإنشاء إدارات متخصِّصة لتعنى بتلك البرامج المجتمعية، وذلك بتلمس الأثر الذي أحدثته في تنمية المجتمع والحاجة لاستمراريتها.
- إن إدراك المؤسسات للمفهوم وأهميته لترقية المجتمع في ازدياد مستمر استجابةً لما يتطلبه الوضع الاقتصادي المتردي، وما ترتب على ذلك من تدنٍ في مستوى المعيشة وارتفاع نسبة العطالة وغيرها من الظواهر السالبة في المجتمع، وفي البلاد بصفة عامة.
- من الواضح أن هنالك تغييراً إيجابياً في المؤسسات منذ بداية 2000، حيث أن معظمها أصبحت تولي المسئولية المجتمعية أهمية قصوى بدليل التحول في كيفية تطبيقها وإدارتها من خلال أقسام متخصِّصة وكوادر مؤهلة وميزانيات منفصلة وما إلى ذلك.
- إلى جانب قيامها بتنفيذ المشروعات التي تدعم المجتمع، أصبحت المؤسسات تضطلع بمسئولياتها تجاه موظفيها بالداخل، وتهتم بتحقيق الرضا الوظيفي لهم، ووضح ذلك في المعاملة العادلة بالنسبة للاستحقاقات المالية، والفرص المتاحة للتدريب والترقي، والشعور بالأمن الوظيفي، وتوفير بيئة العمل الصحية، وإقامة التجمعات الثقافية والأنشطة الرياضية في المناسبات

المختلفة، بالإضافة إلى مساندة الإدارة للعاملين وأسرهم في حالات المرض والمناسبات الاجتماعية المختلفة.

- تبيَّن أن بعض الشركات لا زالت تعمل بالمفهوم القديم كـ"صدقة"، وتباشر مسئوليتها نحو المجتمع حسب الحاجة والحالات الطارئة، مثل انتشار الأوبئة والكوارث البيئية، وبناء المساجد ودعم الأسر الفقيرة بمدها بالأغذية والكساء والتبرعات المالية، خاصة في المناسبات الدينية والأعياد، مما يؤكد أنه لا يزال هنالك خلط بين المفهوم الصحيح لـ"المسئولية المجتمعية" وبين العمل الخيري.
- تستهدف برامج المسئولية المجتمعية للمؤسسات شرائح متباينة من المجتمع في المدن والقرى بالولايات المختلفة، ويراعى فيها النوع، والتنوع، والمعاقون، وذوو الاحتياجات الخاصة، والشرائح الضعيفة في المجتمع، بالإضافة إلى التصدي للحالات الطارئة، كتفشي الأوبئة أو الكوارث الطبيعية التي تحل بالمجتمعات كالفيضانات والمشاكل البيئية، بالإضافة إلى دعم البحث العلمي.
- تغطي برامج المسئولية المجتمعية للمؤسسات مجالات عديدة متنوعة، كالتعليم، والصحة، والبيئة، وحفر الآبار للسقيا، والطاقة، وتمكين الشباب والمرأة، والغذاء والتغذية، وبناء السلام، والحد من الفقر، وتغطية احتياجات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها.
- تبيَّن أن قيام المؤسسات بتنفيذ مشاريع وبرامج المسئولية المجتمعية يمثل ميزة تنافسية للمؤسسة، وله مردود عالٍ وإيجابي بالنسبة لجميع شركاء العمل من العملاء والعاملين والذين يبحثون عن فرص للعمل، إذ يعكس سمعة طيبة لها، ويرفع معدل الثقة في خدماتها ومنتجاتها.

- إن إشراك العاملين في برامج المسئولية المجتمعية يعزز الرضا الوظيفي لديهم وينمّي شعورهم بالانتماء للمؤسسة، وبالتالي يرفع من مستوى الكفاءة والالتزام بالعمل.
- تواجه المؤسسات العديد من المعوِّقات التي تحدُّ من تنفيذ البرامج المجتمعية، خاصة من قبل بعض الأجهزة الحكومية ذات الصلة، وتتمثل في ضعف الاتصال التنظيمي، مما يؤدي إلى عدم التنسيق الجيِّد، وتعطيل العمل، وشح المعلومات التي يتطلبها العمل، وبالأخص الإحصائيات المختلفة وتباينها.
- تم اختيار وتحديد المشروعات تحت بند مسئولية المؤسسة لتنفيذه حسبما يتفق مع مجال عمل المؤسسات، وفي حالة اختلاف المجال يتم التنسيق مع جهات مختلفة والدخول معها في شراكات ذكية للتنفيذ، وتقوم المؤسسة بالتمويل ومتابعة التنفيذ والتقييم بعد اكتمال المشاريع، مع الحرص على الاستدامة. وأحياناً تأتي المبادرة من الجهة المنتفعة من المشروع بناءً على طلبات، ويتم التعامل معها بالنظام نفسه.
- لقد تبيَّن بنسبة محدودة أن إدارات بعض المؤسسات لا تفرد مساحة كافية للعاملين للمشاركة في المشروعات التي تنفَّذ، بالرغم من أن نسبة مرتفعة منهم يتفهمون طبيعتها ومن الممكن أن تشكِّل مشاركتهم والإدلاء بآرائهم إضافة حقيقية، وتأتي بأفكار حديثة ومبتكرة.

وفيما يخص الجامعات خلصت النتائج إلى الآتي:

- تتبنى معظم الجامعات "خدمة المجتمع" كإحدى مهامها الأساسية إلى جانب التعليم والبحث العلمي، وخاصة في الجامعات التي لديها كليات تعنى بهذه الخدمة، عدا نسبة بسيطة من الجامعات (3%) التي تحمل رسالتها نصاً للمسئولية المجتمعية منذ سنين عديدة سابقة، وتقوم الجامعات التي لديها كليات لتنمية المجتمع بتقديم خدماتها وتخرِّج طلاباً في هذا المجال، وفي

بعض الجامعات تبين أن كلية تنمية المجتمع لا تمنح درجة علمية، بل تعمل فقط لتقديم خدماتها للمجتمع، ولذلك تتحمل مسئولية عظيمة تجاه المجتمع، وتستفيد من الكادر الموجود في الكليات الأخرى بالجامعة والمراكز البحثية لدعم برامجها المجتمعية.

- لقد وضح أنه تم توجيه جميع الجامعات بالسودان من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ عام 2018، بتحمل كليات تنمية المجتمع مسئولية تنمية المجتمع الذي توجد به، وبالتالي خدمة الولاية.
- تقوم كليات تنمية المجتمع بالجامعات بمجهودات مقدَّرة وبدور فاعل لتحمل مسئولياتها، وتسعى لتحقيق أهدافها التنموية، إلا أنها تعاني من الكثير من المعوِّقات والتحديات التي تحدُّ من أنشطتها، كشح الموارد المالية، والخدمات اللوجستية، ومدخلات التدريب، مع محدودية الميزانيات التي تغطيها الوزارة. ولذلك فإنها تدخل في شراكات مع بعض المنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني لدعمها في تنفيذ برامجها.
- وقد وضح أن الوزارة مؤخراً أخذت تنظم اجتماعات دورية لتحالف جميع كليات تنمية المجتمع بالجامعات (Consortium) بمقرها، للتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في المجالات المختلفة.
- تبين أيضاً أن العاملين بهذه الكليات يشعرون بالرضا عن الأعمال المجتمعية التي يساهمون فيها، مما يشعرهم بالانتماء والاعتزاز بدورهم، مما يحثهم على بذل المزيد من الجهد والإبداع في خدمة المجتمع.

13. توصيات الدراسة

1.13. توصيات خاصة بالمسئولين وواضعي السياسات

i. ضرورة تضمين رسالة المؤسسة نصاً صريحاً بتحمُّلها لمسئوليتها المجتمعية لتنبيه العاملين وحثهم على القيام بواجباتهم، وتشجيعهم على المشاركة في هذه الأنشطة، وتنمية روح المبادرة والإبداع والابتكار.

ii. على الإدارات المسئولة من برامج المسئولية المجتمعية تفعيل قنوات الاتصال الداخلي بين إدارة برامج المسئولية المجتمعية وبين العاملين بالمؤسسة لإطلاعهم على نتائج هذه البرامج، وما أحدثته من أثر أو تغيير، وذلك لتشجيعهم للمشاركة، وحثهم على المبادرة بالأفكار الإبداعية والابتكار.

iii. يجب على المؤسسات عقد شراكات ذكية فيما بينها للاستفادة من الموارد المتاحة والخبرات والمهارات والمعرفة حسبما تتطلبه البرامج المطروحة، وذلك بين القطاع الخاص، وبين الأجهزة الحكومية ذات الصلة، والجامعات، والمنظمات الأجنبية، والاتحادات، والمنظمات النسوية والشبابية، ومنظمات المجتمع المدني. وذلك لتفعيل دور المسئولية المجتمعية حتى تأتي بالثمار المرجوة، ولتعزيز ودفع التنمية المستدامة.

vi. على الأجهزة الحكومية تقديم الدعم والمساعدات الممكنة والتسهيلات اللازمة من النواحي القانونية أو الإجرائية، وتوفير جميع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بتنفيذ المشروعات المختلفة للمؤسسات.

v. على الحكومة أن تعمل على إنشاء المجلس الأعلى للمسئولية المجتمعية للتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص وبين القطاع العام، وخلق شراكات ذكية للتعاون في معالجة المشاكل أو نواحي القصور في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وللربط والتنسيق بين المركز والولايات. كذلك أن تكون مهمته المواءمة بين

مشاريع التنمية على المستوى القومي وبين البرامج التي تطرحها المؤسسات، وتحديد الأولويات للمساعدة في تحديد المشروعات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترقية المجتمع.

iv. على الأجهزة الحكومية المختصة أن تعمل على وضع القوانين والتشريعات المنظمة ذات الصلة لتوحيد مظلة التشريعات لجميع المؤسسات، لمراعاتها والتقيُّد بها، ولضمان عدم التضارب، وتسهيل المهام المختلفة، على أن تراعى فيها المرونة المطلوبة، وربطها بقوانين الاستثمار وقوانين العمل وبعض بنوده، كتلك الخاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة على سبيل المثال.

iiv. يجب على وزارة التنمية والشئون الاجتماعية ترتيب الأولويات، ووضع خطط قصيرة الأجل لتحقيق الأهداف العاجلة والملحَّة لبرامج التنمية المجتمعية، وذلك وفق دراسات علمية على ضوء المعلومات المتاحة، لتمكّن المؤسسات من المساهمة في تنفيذها ضمن مسئوليتها المجتمعية.

iiiv. على الأجهزة الحكومية دعم مبادرات المؤسسات لتمويل المشاريع التنموية بالإفصاح والإعلان بشفافية عن سياساتها المختلفة وإتاحتها الفرصة للاطلاع عليها، وتوفير المعلومات والإحصائيات المطلوبة، وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة، وتشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص (Private Public Partnerships).

xi. يجب على وزارة العمل والإصلاح الإداري تشجيع المؤسسات وريادات الأعمال بأحجامها المختلفة لتبني مسئولياتها المجتمعية بمنحها الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، والجوائز المالية والمعنوية، وربطها بتحقيق الأهداف التنموية المحددة.

2.13. توصيات خاصة بالجامعات

أ. على الجامعات أن تعمل على إدماج مفهوم المسئولية المجتمعية في المناهج والمقررات، وتضمينه في البحوث العلمية والمؤتمرات والمنتديات، وذلك لتعريف المفهوم بالطريقة الصحيحة، وتعميم نشره.

ب. يجب على ريادات الأعمال والمصارف أن تلتزم بالقيام بدعم ومساندة برامج تنمية المجتمع والأنشطة المختلفة التي تطلع بها الجامعات في مجال الزراعة والطاقة والأبحاث وما إلى ذلك.

ت. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن توجِّه إدارات كليات تنمية المجتمع لعدم حصر مجهوداتها فقط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل تتعداها للاهتمام بنشر ثقافة السلام المجتمعي، وحث التعايش السلمي، وترشيد استخدام الطاقة، وغيرها من المواضيع الحيوية.

ث. يجب إلزام الجامعات/ كليات تنمية المجتمع برفع تقارير سنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعكس إنجازاتها في البرامج المجتمعية والتنموية، للمتابعة والاطلاع على المعوقات والثغرات، للتعاون مع الجهات ذات الصلة لوضع الحلول وتلافي المشكلات المستقبلية. وكذا للتشبيك بين كليات تنمية المجتمع في الولايات المختلفة لتبادل الخبرات والمعلومات والمعرفة، للاستفادة منها في البرامج التنموية المحلية.

ج. يجب تفعيل دور وزارة التنمية والشئون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والحكومات الولائية، بتوحيد وتنسيق الجهود، وخلق شراكات ذكية مع شركات القطاع الخاص، لتنفيذ مشاريع تنمية المجتمع في المجالات التي تلائم هذه المؤسسات ومجالات عملها.

3.13. توصيات خاصة بالبحث

i. نسبة لمحدودية الزمن الذي أجريت فيه هذه الدراسة، يوصَى بإجراء بحث موسع خاص بالجامعات في مجال المسئولية المجتمعية ليغطي بعض النواحي التي لم تبحث.

ii. يوصَى بإجراء عدة دراسات بحثية في مجال المسئولية المجتمعية تتعلق باستدامة المشاريع المختلفة ذات العلاقة، وتقييم دور المسئولية المجتمعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقييم مردود برامج المسئولية المجتمعية على المجتمع والمؤسسات.